



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

التأمين على الودائع كآلية لتحفيز العملاء على التعامل مع
البنوك التجارية في الجزائر

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة:

د: قدوري طارق

د: واغد ابتسام

د: عليه مسعودة

د: طيبة أمل

الرئيس	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د: بوصبيح صالح رحيمة
المناقش	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د: بالي مصعب
المشرف	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د: طارق قدوري



شكر وعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين على جلال فضله وعظم ونعمته، الحمد لله الذي يسر لنا من الوقت والجهد والصحة والعزيمة وأعاننا على إتمام هذا العمل، فالفضل لا يمحو الشكر وإذا كان يثلج الصدور، وإن كانا شاكرتين فكيف لنا أن نبدأ بغير أستاذنا المشرف "قدوري طارق"

الذي كان عوننا لنا، فطيب لنا ويشرفنا أن نوجه له جزيل الشكر والامتنان على قبوله لإشراف على هذه المذكرة ولما قدمه من نصح وإرشاد،

وما أشار علينا من توجيهات وإيضاحات وما قدمه لنا من مساعدة زادت من حماسنا وإقبالنا على إتمام هذا العمل، أسأل الله أن يجزيه عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل أساتذتنا الأفاضل الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

وأخيرا نتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على انجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه.



الإهداء

أنشدت بلسان الحال قائلًا الهدايا على مقدار مهديها فلو كنت أهدي لوالدي قيمتهم لأهديت لهم الأرض وما فيها.

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه صاحب القلب الكبير، إلى من خطى درب الصعاب من اجلنا، فأعطانا الكثير، إلى روح أبي الطاهرة الزكية، أسأل الله عز وجل أن يرحمه برحمته التي وسعت كل شيء أن يدخله الجنة ويعيذه من عذاب القبر وعذاب النار.

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، وتميز لضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدميها الجنان، نبع الحنان ومبعث الأمان، زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني الغناء، إلى أُمي الغالية، أسأل الله عز وجل أن يطيل في عمرها على الطاعة وأن يمنحها الصحة والعافية وأن يجعل عاقبتها الجنة.

وإلى كل من ساهم في وصولي إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة من

أساتذة ومعلمين من الطور الأول إلى الطور الاخير في الجامعة.

إلى كل من التقيت بهم وسرت معهم على درب العلم والتعلم، أهل ومنبع الإخاء إلى كل صديقاتي الأعزاء إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي.

لكم جميعا اهدي الجهد المتواضع

ابتسام





الإهداء

إلى من يسعد قلبي بقلياه إلى روضة الحب التي أزكى الأزهار أُمي

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخارا أبي

إلى من هم أقرب إلى من روحي

إلى من شاركني حض الأم وبهم عزتي وإصراري إخوتي

إلى من أنسنني في دراستي وشاركنني همومي أصدقائي

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار جامعة الوادي

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع.

مسعودة



الإهداء

الهي كفى بي فخرا أن تكون لي ربا وكفى بي عزا أن أكون ليك عبدا
الهي أنت دائما كما أحب فاجعلني دوما كما تحب يا من يخفق القلب بحبه ويقشعر الجسد لذكره نرجو
أن تقبل منا هذا العمل وتجعله في ميزان حسناتنا إلى من غصة الشوق حبا إلينا فبكى
إلى من أحببناه دون أن تراه أعيننا إلى روحه الطاهرة قرق أعيننا
حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أقدم شكري إلى جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادي
كما نرفع كلمة الشكر الى الأستاذ المشرف: قدوري طارق والى كل من علمني حرفا في هذه الحياة.
إلى من قال فيها الخالق بأن لا جنة لي بغير رضاها إلى التي أشرقت الأمل في حياتي
إلى روحها الطاهرة أمي رحمها الله
إلى رمز العز والشموخ إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم
إلى من أنار لي درب الحياة....إلى أبي الغالي.

إلى غاليتي وبسمة حياتي عمتي نجاة و روعي الثانية جدتي الغالية علجية و فتيحة، والى من أرى فيها
أمي خالتي هناء

والى رفيقات دربي صابرين و بلقيس وآخر العنقود نجاة الصغيرة .
والى أخي الكبير زين الدين.
و إلى سندي في الحياة إخوتي الأعزاء كل باسمه والى من عوضنا بها الله في الحنان أمي الثانية والى
الكتاكيت ادم ، لؤي، سليم.

وشكرا خاص الى جندي الخفاء الذي كان محفزا لي.
والى كل أفراد عائلتي (عماتي خالتي أخوالي وأعمامي ، وزوجات إخوتي)
و إلى كل أقربائي الدين وقفوا بجانبني دائما ولم يتخلوا عنى طول المشوار الدراسي.
إلى صديقتي في انجاز المذكرة" ابتسام واغد 'مسعودة عليه "

أمل



ملخص

نهدف من خلال هذه المذكرة إلى لتبيان أهمية التأمين على الودائع البنكية، وإن كثرة إيداع الودائع البنكية من طرف من المدخرين ماهي إلا دليل على ثقتهم في القطاع المصرفي وهذه الثقة تجعل البنوك التجارية في سعي دؤوب من أجل الحفاظ على هذه الثقة وذلك عن طريق إيجاد العديد من الحلول لتعويض هؤلاء العملاء في حالة حدوث أزمة أو مشكلة ، ومن بين هذه الحلول أنظمة التأمين على الودائع البنكية كآلية لتحفيز العملاء على التعامل مع البنوك التجارية، بحيث يعتبر نظام التأمين على الودائع البنكية آلية لتحفيز العملاء على التعامل مع البنوك التجارية الجزائرية من أجل الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، ولقد تم تبني نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر فعلا سنة 2003، على إثر إفلاس البنكين الخاصين " بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي"، بحيث توصلنا إلى أن نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر لا يلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار المالي لأن أغلبية البنوك عمومية أي لا تتعرض لإفلاس.

الكلمات المفتاحية:

المخاطر البنكية، التأمين، نظام التأمين على الودائع البنكية، نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر.

Résumé:

Nous visons à travers cette note à montrer l'importance de l'assurance sur les dépôts bancaires ،et que le grand nombre de dépôts de dépôts bancaires par une partie des épargnants n'est que la preuve de leur confiance dans le secteur bancaire et cette confiance pousse les banques commerciales dans une quête incessante maintenir cette confiance en trouvant de nombreuses solutions pour indemniser ces clients en cas de crise ou de problème ،et parmi ces solutions figurent les systèmes d'assurance des dépôts bancaires en tant que mécanisme pour motiver les clients à traiter avec les banques commerciales ،afin que le système d'assurance des dépôts bancaires soit considéré comme un mécanisme pour motiver les clients à traiter avec les banques commerciales algériennes afin de maintenir la stabilité Le secteur bancaire ،et le système d'assurance des dépôts bancaires en Algérie a été effectivement adopté en 2003 ،suite à la faillite des deux banques privées « la Khalifa Bank et la Commercial Banque industrielle" ،nous avons donc conclu que

le système d'assurance des dépôts bancaires en Algérie ne joue pas un rôle majeur dans la réalisation de la stabilité financière. Parce que la majorité des banques sont publiques, c'est-à-dire qu'elles ne sont pas exposées à la faillite.

Les mots clés:

Risques bancaires, assurances, système d'assurance des dépôts bancaires, système d'assurance des dépôts bancaires en Algérie.

Abstract:

We aim through this note to show the importance of insurance on bank deposits, and that the large number of deposits of bank deposits by some of the savers is only evidence of their confidence in the banking sector and this confidence makes commercial banks in a relentless quest to maintain this confidence by finding many Solutions to compensate these customers in the event of a crisis or problem, and among these solutions are bank deposit insurance systems as a mechanism to motivate customers to deal with commercial banks, so that the bank deposit insurance system is considered a mechanism to motivate customers to deal with Algerian commercial banks in order to maintain stability. The banking sector, and the bank deposit insurance system in Algeria was actually adopted in 2003, following the bankruptcy of the two private banks “the Khalifa Bank and the Commercial and Industrial Bank”, so we concluded that the bank deposit insurance system in Algeria does not play a major role in achieving financial stability. Because the majority of banks are public, that is, they are not exposed to bankruptcy.

key words:

Banking risks, insurance, bank deposit insurance system, bank deposit insurance

فهرس المحتويات

.....	شكر و عرفان
.....	الإهداء
.....	ملخص
.....	فهرس المحتويات
.....	فهرس الجداول :
أ.....	مقدمة
ب.....	1. إشكالية الدراسة:
ب.....	2. فرضيات الدراسة:
ب.....	3. أهمية الدراسة:
ج.....	4. أهداف الدراسة:
ج.....	5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:
د.....	6. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:
د.....	7. صعوبات الدراسة:
د.....	8. الدراسات السابقة:
ه.....	9. هيكل الدراسة:

الفصل الأول : نظام التأمين على الودائع

7	تمهيد:
8	المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر البنكية والتأمين.
8	المطلب لأول: لمحة عن المخاطر البنكية.
8	الفرع الأول: نشأة ومفهوم المخاطر البنكية.
8	أولاً: نشأة المخاطر البنكية:
9	ثانياً: مفهوم المخاطر البنكية:
11	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي.
11	أولاً: التغيرات التنظيمية والإشرافي:
11	ثانياً: عدم استقرار العوامل الخارجية:
11	ثالثاً: المنافسة:
11	رابعاً: التطورات التكنولوجية:

12	الفرع الثالث: أنواع المخاطر البنكية:.....
12	أولاً: المخاطر المالية:
13	ثانياً: المخاطر الغير المالية:.....
14	المطلب الثاني: مدخل لإدارة المخاطر البنكية.....
14	الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهدافها:
14	أولاً: مفهوم إدارة المخاطر البنكية:.....
15	ثانياً: أهداف إدارة المخاطر البنكية:
16	الفرع الثاني: المراحل التي تمر بها إدارة المخاطر البنكية:.....
16	أولاً: تحديد المخاطر:
16	ثانياً: قياس المخاطر:
17	ثالثاً: ضبط المخاطر:
17	رابعاً: مراقبة المخاطر:
17	الفرع الثالث: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية:.....
17	أولاً: مبادئ إدارة المخاطر البنكية:
18	ثانياً: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية.....
19	المطلب الثالث: التأمين البنكي.....
19	الفرع الأول: تطور ومفهوم التأمين البنكي:.....
19	أولاً: تطور التأمين البنكي:
20	ثانياً: مفهوم التأمين البنكي:.....
21	الفرع الثاني: أسباب ظهور التأمين البنكي وعوامل نجاحه:
21	أولاً: أسباب ظهور التأمين البنكي:
22	ثانياً: عوامل النجاح التأمين البنكي:
24	الفرع الثالث: مزايا التأمين البنكي ومعوقاته
24	أولاً: مزايا التأمين البنكي
26	ثانياً: معوقات التأمين البنكي
27	المبحث الثاني: نشأة ومفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية.....
27	المطلب الأول: نشأة ومفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية.....
27	الفرع الأول: نشأة نظام التأمين على الودائع البنكية.....
29	الفرع الثاني: مفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية.....

30	المطلب الثاني: أنواع نظام التأمين على الودائع البنكية وأهميته.
31	الفرع الأول: أنواع نظام التأمين على الودائع البنكية:
31	أولاً: نظام التأمين الودائع الصريح ونظام التأمين الضمني:
36	ثانياً: نظام التأمين على الودائع من حيث التغطية.
36	ثالثاً: نظام التأمين على الودائع بين الخاص والعام.
37	رابعاً: نظام التأمين على الودائع بين الاختيار والإجبار:
38	خامساً: نظام الصندوق الواحد لصناديق المتعددة:
39	الفرع الثاني: أهمية نظام التأمين على الودائع البنكية.
40	المطلب الثالث: مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية وأهدافها:
40	الفرع الأول: مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية:
41	الفرع الثاني: أهداف نظام التأمين على الودائع البنكية:
43	المطلب الرابع: دور آثار نظام التأمين على الودائع البنكية:
43	الفرع الأول: دور نظام التأمين على الودائع البنكية:
44	أولاً: الدور الوقائي لأنظمة التأمين على الودائع:
44	ثانياً: الدور العلاجي لأنظمة التأمين على الودائع:
45	الفرع الثاني: آثار نظام التأمين على الودائع البنكية:
45	أولاً: آثار الإيجابية:
46	ثانياً: الآثار السلبية:
48	المبحث الثالث: الإطار العام لأنظمة التأمين على الودائع البنكية:
48	المطلب الأول: تصميم أنظمة التأمين على الودائع البنكية:
48	الاعتبار الأول: إقامة هيكل وإطار صريح للضمان:
49	الاعتبار الثاني: مراعاة بنية وخصائص الجهاز المصرفي:
49	الاعتبار الثالث: تشخيص الجهاز المصرفي:
49	الاعتبار الرابع: وضع إطار عمليتي لسير النظام:
50	الاعتبار الخامس: تعزيز الاستقلالية وضمانها:
50	الاعتبار السادس: توفير التمويل الكافي:
50	الاعتبار السابع: تدريب الإطارات الكفأة:
50	الاعتبار الثامن: تنميط وتوحيد العمليات:
51	الاعتبار التاسع: التأكد بأن عمليات الرقابة على المصارف تتم بفعالية:

51	الاعتبار العاشر: يتوفر أنظمة إفصاح فعالة مناسبة في الوقت المصرفي:.....
51	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في التأمين على الودائع البنكية:.....
52	الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (التجربة الفيدرالية FDIC) :
53	الفرع الثاني: تجربة لبنان:.....
53	الفرع الثالث: تجربة الأردن
54	المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.
55	المبدأ الأول: يجب أن يؤكد النظام على فعاليته وإدارته بطريقة سليمة:.....
55	المبدأ الثاني: جعل العضوية في النظام تأمين الودائع إلزامية:
55	المبدأ الثالث: جعل القطاعات العامة و الخاصة تتحمل مع مسؤولية الإشراف على النظام:.....
55	المبدأ الرابع: الحد من قدرة النظام على تحويل الخسارة إلى دافعي الضرائب:.....
56	المبدأ الخامس: ضرورة تسعير خدمات تأمين الودائع بشكل مناسب:.....
56	المبدأ السادس: يقوم على أن نظام تأمين الودائع يجب أن يشترك في اتخاذ القرارات حول توقيت وكيفية حل مشكلات الإفلاس المصرفي:.....
56	المطلب الرابع: الشروط الأساسية لنجاح نظام التأمين على الودائع البنكية:.....
57	خلاصة الفصل:.....

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية

59	تمهيد:
60	المبحث الأول: واقع نظام تأمين الودائع البنكية في الجزائر.
60	المطلب الأول: ماهية نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر.
60	الفرع الأول: مفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر
61	الفرع الثاني: تأسيس نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر
61	أولاً: نظام تأمين على الودائع سنة 1990.
61	ثانياً: نظام التأمين إلى الودائع سنة 1997.
63	ثالثاً: نظام تأمين على الودائع سنة 2003.
64	المطلب الثاني: الودائع البنكية المضمونة والمستثناة في نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر ودوافع إنشائه.....
64	الفرع الأول: الودائع البنكية المضمونة.....
65	الفرع الثاني: الودائع البنكية المستثناة.....
66	المطلب الثالث: دوافع إنشاء نظام تأمين على الودائع البنكية في الجزائر.....

المبحث الثاني: دراسة حالة نظام الودائع البنكية في الجزائر	67
المطلب الأول: أهم معالم نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر:	67
أولاً: الشكل القانوني للنظام:.....	67
ثانياً: تمويل النظام:	68
ثالثاً: حدود التغطية:.....	68
رابعاً: نطاق عمل النظام:.....	69
المطلب الثاني: نظام تعويض المودعين:	69
الفرع الأول: تسيير صندوق أموال المودعين.....	70
الفرع الثاني: موارد نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر:	71
أولاً: رأس المال الاجتماعي:	71
ثانياً: منحة الضمان:	72
ثالثاً: الأرباح:	72
الفرع الثالث: تحديد الودائع محل التعويض:	73
الفرع الرابع: إجراءات التعويض على الودائع:	74
الفرع الخامس: أثر النظام تأمين الودائع على حجم الودائع في القطاع البنكي الجزائري:	76
المبحث الثالث: تقييم نظام التأمين على الودائع البنكية في البنوك التجارية في الجزائر.	79
المطلب الأول: نقاط ضعف نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر:	79
الفرع الأول: تحدي نطاق عمل نظام التأمين الودائع:	79
الفرع الثاني: انعدام الدعم المالي الحكومي لنظام ضمان الودائع:	80
الفرع الثالث: نسبة علاوة غير عادلة:	81
الفرع الرابع: عدم الاستقلال المؤسسي لنظام التأمين على الودائع البنكية:.....	81
الفرع الخامس: غياب الدور الرقابي	81
المطلب الثاني: إصلاحات وتدابير نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر.	82
1. وضع نظام الإنذار المبكر:	82
2. تفعيل الرقابة الداخلية على المصارف:.....	82
3. التدقيق المالي الخارجي:	83
4. تنمية الموارد البشرية:	84
المطلب الثالث: عرض قانون التأمين على الودائع المصرفية الصادر حديثاً.	85
خلاصة الفصل.....	90

92	خاتمة
96	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

35	الجدول رقم (01): مجال الاختلافات الرئيسية بين النظامين الضمني والصريح
76	الجدول رقم (02): مدى تطور الودائع البنكية في البنوك الخاصة والعمومية

مقدمة

تسعى البنوك دوما لإيجاد العديد من الحلول من أجل مجابهة التحديات ولعل من أهمها تحقيق الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة من بين الأهداف الاقتصادية والتنموية، وهذا الاستقرار الذي تسعى البنوك من أجل تحقيقه يدعم النمو الاقتصادي والمنافسة وزيادة الكفاءة والفعالية المصرفية والاقتصادية. وتتعرض البنوك بصفة عامة سواء كانت خاصة أو عامة إلى العديد من المخاطر ولعل أهمها المخاطر البنكية التي تعد عائق كبير أمام تحقيق الاستقرار المصرفي، ومما لاشك فيه أن القطاع البنكي يتوقف استقراره أيضا على تنمية الودائع المصرفية كونها تمثل المصدر الرئيسي لموارد المصارف حيث تتسارع هذه الأخيرة لتعبئة المزيد من المدخرات وتكون على شكل ودائع بمختلف أنواعها، فالودائع تعد التزام بالنسبة للبنوك اتجاه مودعيها، فأي إخفاق تقوم به البنوك لتأدية هذا الالتزام حتى ولو كان في حالات ظرفية قد يهدد بحدوث أزمة ثقة لدى العملاء (المودعين) يمكن أن تكون تداعياتها وخيمة على البنوك عامة.

فالمخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك تعد الأسباب التي أدت إلى ظهور التأمين بحيث ظهرت أهمية أنظمة التأمين على الودائع المصرفية وحماية المودعين من خطر عدم التعويض في الفترة الأخيرة باعتبار أن التأمين آلية لتحفيز العملاء على التعامل مع البنوك التجارية، ومن أجل ذلك أصبحت جل الدول تسعى إلى تطبيق نظام التأمين على الودائع المصرفية لكسب ثقة عملائها، ونجد من بين الدول التي سارت في تبني تطبيق نظام التأمين على الودائع المصرفية الجزائر.

وبالنسبة إلى الجزائر فقد جاء تكريس هذا النظام على إثر أزمة البنوك الخاصة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي اللتان تعتبران من أعنف الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي الجزائري، فالجزائر في سعي دائما من أجل عصرنه نظام التأمين على الودائع لتحفيز العملاء على التعامل مع البنوك التجارية منذ بداية تطبيق هذا النظام وصولا إلى النظام الصادر حديثا الخاص بوضع نظام لضمان الودائع المصرفية الصادر بتاريخ 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس سنة 2020.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هي آليات التأمين على الودائع لتحفيز العملاء على التعامل مع البنوك التجارية الجزائرية؟

يندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية التأمين على الودائع البنكية؟
- فيما تكمن أهمية التأمين على الودائع البنكية؟
- ما هي مبررات إنشاء أنظمة لتأمين على الودائع المصرفية؟
- . فيما تتمثل آليات التأمين على الودائع؟

2. فرضيات الدراسة:

. يعتبر التأمين الودائع البنكية عامل أساسي في جذب المودعين لإيداع ودائعهم في البنوك التجارية.

. تعرض القطاع المصرفي الجزائري لأزمة سنة 2003، سرع في الإعلان عن صندوق التأمين على الودائع البنكية.

. يعتبر نظام 03.2020 هو آخر نظام صادر حديثا فيما يخص التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر.

3. أهمية الدراسة:

. تعتبر أنظمة التأمين على الودائع المصرفية من أهم العوامل التي تحفز المدخرين على التعامل مع البنوك التجارية.

. أنظمة التأمين على الودائع من أهم الأدوات التي تساهم في الحفاظ على استقرار البنوك وبالتالي تحقيق استقرار القطاع المصرفي.

. الجزائر من بين الدول التي تبنت تطبيق نظام التأمين على الودائع المصرفية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة خاصة إلى التعرف على التأمين على الودائع كألية لتحفيز العملاء على التعامل مع البنوك التجارية الجزائرية، وبصفة عامة تهدف الدراسة إلى:

. مدى تأثير المخاطر البنكية على أداء البنوك التجارية لمهامها.

. تبيان ماهية التأمين ومدى أهميته بالنسبة للبنوك التجارية.

. الوقوف على أهم تجارب الدول في تطبيق نظام التأمين على الودائع المصرفية.

. واقع نظام التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر.

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يمكن إرجاع الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:

أ. أسباب ذاتية:

. الميل الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بعملية التأمين على الودائع.

. حب البحث في المواضيع الحديثة.

. موضوع الدراسة في نفس مجال التخصص.

ب . أسباب موضوعية:

. كون الدراسات والأبحاث في هذا المجال قليلة من جهة ومن جهة أخرى الأهمية البالغة التي يتمتع بها

الموضوع.

. تعتبر دراسة موضوع التأمين ضرورية لأنه يمثل الدافع الذي يزيد من ثقة العملاء في البنوك.

. بسبب أن البنوك تحتل مكانة هامة في الاقتصادي لذا وجب علينا دراسة كل ما هو متعلق بها.

6. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال معرفة نشأة وتطور التأمين البنكي ونظام التأمين على الودائع، واعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل النصوص القانونية، وعمدنا على جمع المادة العلمية من الكتب، الجريدة الرسمية، الملتقيات، المجلات بالإضافة إلى مذكرات الماستر والماجستير ورسائل الدكتوراه.

7. صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة أولا في تشعب بعض المصطلحات كلمة التأمين في بعض المراجع نجدها ضمان أو حماية وكذلك الودائع البنكية وجدنها في بعض المراجع ودائع مصرفية كالقوانين ونظرا لتشابه المصطلحات أخذناها كما وجدناها في المراجع، ثانيا شح المراجع نظرا إلى أن موضوع الدراسة جديد الطرح

8. الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا منها مايلي:

1. غبغوب فريال، نظام التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر. دراسة تحليلية تقييمية وفق المعايير الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدوافع التي أدت إلى إنشاء نظام التأمين على الودائع، وسعت إلى إبراز مدى مراعاة نظام التأمين على الودائع في الجزائر لخصوصيات الودائع في البنوك الإسلامية.

2. مجادبة عائشة، مجادبة مليكة، تقييم نظام حماية الودائع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بنظام ضمان الودائع والسمات الرئيسية له، كذلك إلى مدى يمكن الاعتماد على نظام حماية الودائع المصرفية في ظل الاختلاف بين المؤيد والمعارض.

3. مداح مغنية، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم خصوصيات نظام التأمين في الجزائر وآثاره بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وكذلك إظهار أهمية ودور نظام التأمين على الودائع.

9. هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف العناصر المتعلقة بموضوعنا قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان: نظام التأمين على الودائع البنكية بحيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول إدارة المخاطر البنكية والتأمين من خلال إعطاء لمحة عن المخاطر البنكية وماهية التأمين أما المبحث الثاني كان تحت عنوان ملامح عامة حول نظام التأمين على الودائع البنكية من خلال تحديد مفهوم ونشأة نظام التأمين على الودائع البنكية وأهميته وأنواعه وكذلك مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية وأهميته، أما المبحث الثالث كان تحت عنوان الإطار العام لأنظمة التأمين على الودائع البنكية ثم المبادئ الأساسية لإنشاء أنظمة التأمين على الودائع البنكية وكذلك شروط نجاحها.

الفصل الثاني تحت عنوان : نظام التأمين على الودائع في الجزائر تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث المبحث الأول عنوانه واقع نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر تطرقنا فيه إلى ماهية نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر و الودائع البنكية والمستثناة في نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر ودوافع نشأته، والمبحث الثاني دراسة حالة نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر من خلال أهم معالم نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر ونظام تعويض المودعين، أما المبحث الثالث معنون بتقييم نظام التأمين على الودائع البنكية في البنوك التجارية الجزائرية تناولنا فيه أهم نقاط ضعف نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر و إصلاحات و تدابير نظام التأمين على الودائع البنكية وختام بعرض قانون التأمين على الودائع المصرفية الصادر حديثا.

الفصل الأول

نظام التأمين على
الودائع

تمهيد:

تواجه البنوك العديد من التحديات وأهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية وهذا أهداف يدعم النمو الاقتصادي ككل ولكن هناك عائق يقف أمام تحقيق هذا الهدف وهو المخاطر أو الخطر الذي تتعرض له البنوك والذي يقف كعقبة أما تحقيق الاستقرار المصرفي وهذه المخاطر في الكثير من الأحيان تكون خارج نطاق سيطرة البنوك وهذا الخطر يعتبر عامل لزعزعة ثقة العملاء وبالخصوص المودعين لدى البنوك لذلك ظهرت الحاجة لوجود نظام لتأمين الودائع يعمل على توفير إمكانية تعويض وتوقفه عن الدفع فالتأمين على الودائع له أهمية كبيرة في حماية المودعين والتغلب على المشاكل التي تواجه المؤسسات المالية. لذا سنعرض من خلال هذا الفصل على مجموعة من المفاهيم حول، المخاطر وحول نظام التأمين على الودائع وذلك من خلال ثلاثة مباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية والتأمين
- ❖ المبحث الثاني: ملامح حول نظام التأمين على الودائع البنكية.
- ❖ المبحث الثالث: الإطار العام لأنظمة التأمين على الودائع البنكية.

المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر البنكية والتأمين

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل البنكي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها. وعليه فقد تولد حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها وذلك بهدف إدارتها، معالجتها والتحكم فيها عن طريق التأمين البنكي الذي تعتمد البنوك كوسيلة أو آلية لمجابهة المخاطر البنكية التي تتعرض لها أثناء ممارستها لكل الخدمات والأعمال البنكية التي تقوم بها، من أجل تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين المخاطر والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها.

ونظراً لأهمية هذه الفكرة، ارتأينا أن نركز في هذا المبحث على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية، ومن ثم التعريف بإدارة المخاطر البنكية، ووصولاً إلى التأمين البنكي سنتطرق في هذا المبحث بداية بمفهوم ونشأة نظام التأمين على الودائع ومن ثم التعرف على أنواع نظام التأمين على الودائع وأهميتها والتطرق كذلك إلى مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع وأهدافها وصولاً إلى دور نظام التأمين على الودائع وآثاره.

المطلب الأول: لمحة عن المخاطر البنكية.

تتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفقاً لطبيعة نشاطها، وسنحاول في هذا المطلب بيان مفهوم المخاطر البنكية، والعوامل المؤثرة فيها، وكذا أنواعها المختلفة وذلك بعد الوقوف عند أهم محطات تطورها.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم المخاطر البنكية.

أولاً: نشأة المخاطر البنكية:

تميزت البيئة البنكية خلال فترة السبعينات بالاستقرار الذي كان نتيجة تضافر عدة عوامل ساعدت على تحقيقه، فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني، العمليات البنكية التجارية كانت تقوم أساساً على تجميع الموارد والاقتراض، كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق ربحية معتبرة ومستقرة، فضلاً على أن¹

¹ - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص: 47.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الهيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، بالإضافة إلى كون حوافز التغيير والمنافسة كانت مختلفة.

أما ابتداءً من مطلع الثمانيات، سجلت موجات من التغيير الجذري في الصناعة، مما أدى إلى اتساع وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية، وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية، كما نشط البحث عن منتجات سوقية جديدة، كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وكل هذه التغيرات المسجلة آنذاك ولدت مخاطر بنكية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة والتحول من الصرفة التجارية إلى أسواق رأس المال. وزيادة حدة المخاطر في العصور الحديثة يرجع إلى أمرين مرتبطين إلى طبيعة الاقتصادي الحديث وهما: زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية، وزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى¹.

ثانياً: مفهوم المخاطر البنكية:

قبل التعرف لمختلف مفاهيم المخاطر البنكية يجرى بنا الإشارة إلى تعريف الخطر لغة واصطلاحاً

1. مفهوم الخطر:

- أ- لغة: إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Ressac" أي "Risque" والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظراً والاحتراف المتوقع².
- ب- اصطلاحاً: هو ذلك الالتزام الي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهوراً أو خسارة.
- وهو مقدار التشتيت بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة³.

¹ - حياة نجار، مرجع سابق، ص: 47 - 48

² - عبد لي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص2.

³ -مختار الهانس، مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، دار جامعية، 2000، ص10.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

2. مفهوم المخاطر البنكية:

لقد تعددت مفاهيم المخاطر البنكية نظرًا لكثرة المهتمين بالمجال البنكي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر البنكية، وفيما يلي عرض لأهم هذي المفاهيم:

- احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.
- كما تعرف على أنها الفشل في تحقيق العائد والتقلب في القيمة السوقية للبنك¹.
- وكما تم تعريفها على أنها حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوب أو المألوفة².
- "ويمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو تحصيل أرباح المستقبلية متوقعة.
- ومن خلال ما سبق يمكننا القول إن المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنك، وإن المخاطر البنكية هي الخسائر التي قد يواجهها البنك الناتجة عن حالة عدم التأكد التام، مما يؤثر على مدى تحقيق الأهداف المحددة"³.

¹-عليوة مريم ، كيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- وكالة جيجل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بنجي، جيجل، 2020، ص:33.

²-دهش أميرة، المخاطر البنكية وآلية تسييرها-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص:26

³-كتفي خيرة، دور الحكومة في تحسين إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016.ص:3.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي.

هناك العديد من العوامل التي تركت آثار مهمة في مخاطر الأعمال البنكية نذكر منها:

أولاً: التغيرات التنظيمية والإشرافية:

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة يفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينهما، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفاً من الأزمات المالية. الأمر الذي كان له آثاراً إيجابية في المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها.

ثانياً: عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر الأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات، وابتداع البنوك والأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات متعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقاً مثل مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقاً مثل مخاطر التسعيرة ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة¹.

ثالثاً: المنافسة:

تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار هذا ما أثر سلباً خاصة مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء وأدى إلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك المخاطر الائتمانية.

رابعاً: التطورات التكنولوجية:

والتي تعتبر من العوامل الإيجابية على مخاطر قدرة البنك نتيجة زيادة قدرة البنوك على تحديد مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل ولكن نجم عن ذلك أيضاً آثاراً سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الإلكترونية².

¹ - خديجة مراكشي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة 51 ام لبواقي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012، ص:24.

² - شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة والمخاطر-دراسة ميدانية في المصارف السورية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص:22.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الفرع الثالث: أنواع المخاطر البنكية:

تنقسم التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية وتتمثل فيما يلي:

أولاً: المخاطر المالية:

ترتبط المخاطر المالية بإدارة الميزانية العمومية للبنك أي إدارة الموجودات ومطلوبات البنك، وتتضمن أنواع مختلفة من المخاطر نذكر منها:¹

1. **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر المالية المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الوقت المحدد للوفاء.²
2. **مخاطر السيولة:** تشير مخاطر السيولة إلى عدم قدرة البنك على وفاء بالتزاماتها، وعدم القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات.
3. **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات المحتفظ بها، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عمله معنية أكثر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف وإذا كان العكس فإن الخطر تكمن في ارتفاع أسعار الصرف.³
4. **مخاطر أسعار الفائدة:** إن تقلديت أسعار الفائدة السوقية يمكن أن تؤثر على جانب العوائد التي يحصل عليها البنك من جهة وعلى جانب التكاليف التي يتحملها ويدفعها البنك من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال عندما ترتفع أسعار الفائدة السوقية فإن ذلك قد يؤثر⁴

¹ - سارة فروح، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة بعض وكالات القرض الشعبي الجزائري - ولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016، ص 36.

² - آلاء زيادة ابداح، أثر مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة للحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2020، ص: 17.

³ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 211، 217.

⁴ - أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، دار الذاكرة، 2013، ص: 355.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

على تخفيض هامش الفائدة الصافي وخصوصا عندما يكون تركيب فقرات الميزانية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات مرتبة بطريقة يتحمل فيها البنك تكاليف على مصادر الأموال المقترضة أكثر من الإيرادات في حالة ارتفاع أسعار الفائدة وتحديداً على القروض الممنوحة للزبائن¹.

ثانياً: المخاطر الغير المالية:

تمثل المخاطر التي لا تأثر بشكل مباشر في الوضعية المالية للبنك ولكن لها تأثير على نشاط البنك وتتمثل في:

1. *المخاطر الاستراتيجية*: وهي تلك المخاطر الاستراتيجية غياب تخطيط استراتيجي في البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئة العاملة وظروف المنافستين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية.
2. *المخاطر القانونية*: وتتمثل في الخطر الناتج عن مخالفة او سوء تقدير النصوص والإجراءات القانونية المعمول بها، واختراق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع أطراف أخرى أو غير ذلك من العلاقات القانونية.
3. *المخاطر السمعية*: تنشأ مخاطر السمعية في حالة توفر رأي سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد تمتد الى التأثير على البنوك الأخرى نتيجة عدم مقدرة البنك على ادارة نظمه لكفاءة حدوث اختراق مؤثر لها².
4. *مخاطر التشغيل*: توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسيات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة، وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك، ويجب أن يستوعب أيضا البنك السرقات التي تتم بواسطة موظفين أو العملاء البنك³.

¹-أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص:355.

² - سارة فروح، مرجع سبق ذكره، ص، ص، ص 38،39،40.

³-عمر محمد احمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولى البشير، دور المخاطر في العلاقات بين عناصر منح التمويل والاداء المالي للمصارف-دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية-مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2016، ص:25.

المطلب الثاني: مدخل لإدارة المخاطر البنكية.

نعرض الوصول إلى مفهوم واضح لإدارة المخاطر البنكية سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهدافها، وكذلك المراحل التي تمر بها، وصولاً إلى تحديد المبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهدافها:

يمكن حصر مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهدافها فيما يلي:

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

نشأة إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة المالية في البرامج العسكرية والقضائية والنظرية والمالية والتأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيزنس ريفيو عام 195م، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك¹.

ولقد تعددت مفاهيم إدارة المخاطر البنكية نذكر منها:

- هي محاولة فهم حالة عدم اليقين من أجل اتخاذ الخيارات الأفضل بين الأهداف والوفاء بها على نحو أكثر فعالية².
- هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحذ من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدود الدنيا³.

¹ - يوافخار دلال، بارس يسرى، إدارة المخاطر في الشركات التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - فرع ميله - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، 2021، ص: 36.

² - يسيع عبد القادر، إدارة المخاطر المالية، دار الايام، ص: 16.

³ - محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص: 14.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- وهي ممارسة لعلمية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة المالية¹.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول إن إدارة المخاطر البنكية هي عبارة عن إجراءات أو عملية يتم من خلالها التقليل من المخاطر أو الحد منها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المالية بصفة عامة².

○ أهمية إدارة المخاطر البنكية: وتتمثل فيما يلي:

- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوءها تحديد خطة وسياسة العمل البنكي.
- الحاجة إلى تنمية وتطويرها ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- المساعدة في اتخاذ القرارات.

ثانياً: أهداف إدارة المخاطر البنكية:

إن الهدف من إدارة المخاطر البنكية هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها هي القدرة تخدم عدة وظائف هامة منها:

- تنفيذ الإستراتيجية.
- تنمية المزايا التنافسية.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- المعاونة في اتخاذ القرارات التسعير.
- رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها³.

¹-فريال وريدة فتني، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية-الفترة:2009/2014- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص:6.

²-بن خالق سعيدة، لفقير كلثوم، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة إيباش للأشغال العامة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017، ص:10.

³ -سارة فروح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 45،47.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

وهناك أهداف أخرى تتجلى في:

- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلفة أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك¹.

الفرع الثاني: المراحل التي تمر بها إدارة المخاطر البنكية:

تمر عملية إدارة المخاطر البنكية بمجموعة من المراحل التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد من ابتداء من تحديدها، وإن كل خدمة يقدمها البنك تتطوي عليها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في منح قرض، وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيلية، وإن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

ثانياً: قياس المخاطر:

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاد ثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، وإن القياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب، ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر².

¹ -تومي أحمد، مكاوي عيسى، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات

(CAAT) - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

قاصدي مرباح، ورقة، 2018، ص: 11.

² -سارة فروح، مرجع سبق ذكره، ص، 47.

ثالثاً: ضبط المخاطر:

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي:

- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات.
- تقليل المخاطر.
- إلغاء هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات الأزمة لضبطها وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلابة.

رابعاً: مراقبة المخاطر:

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنوك.

وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

الفرع الثالث: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية:

سنعرض في هذا الفرع أهم مبادئ إدارة المخاطر البنكية، وكذلك مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية:

أولاً: مبادئ إدارة المخاطر البنكية:

وتتمثل فيما يلي:

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، ويناط لهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى استراتيجية¹

¹ - سارة فروح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 47. 48. 50.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

المخاطرة والاستراتيجية البنك التي يضعها مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة على المخاطر التي يواجهها البنك.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

ثانياً: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية

ويمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالتالي:

1. المراقبون أو السلطات الإشرافية: لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس بنك ولكن دورهم الرئيس وهو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر البنوك من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دوراً هاماً في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.
2. المساهمون: تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصاً الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، تقع عليه مسؤولية ان يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.
3. الإدارة التنفيذية: وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة ويجب ان يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر المصرفية.
4. لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية: تعد لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية تلعبان دوراً مهماً في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سلمية، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع المستويات في البنك.¹

¹ - سارة فروح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 52- 53.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

5. المراجعين الخارجيين: وهم غالبا ما يلعبون دورًا تقييميًا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب إن يهتم المراجعين الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب، وإنما يجب أن يكون مراجعتهم مركزا على المخاطر.
6. الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك: يقع على عاتق المتعاملين مع البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء البنك والمخاطر المحيطة بأنشطة وعمله¹.

المطلب الثالث: التأمين البنكي

التأمين البنكي كما يوحي اسمه، ينطوي على ثلاث كلمات التأمين، البنوك والتأمين البنكي. نحاول في هذا المطلب من المبحث الأول التطرق إلى الإطار العام لتأمين البنكي تطوره وكذا مفهومه وكذا معرفة أهم أسباب ظهور التأمين البنكي وأهم العوامل التي تساعد على نجاح التأمين البنكي والتعرف على أهم مزايا التأمين البنكي وعرفة المعوقات التي تقف أمام تطبيق التأمين البنكي.

الفرع الأول: تطور ومفهوم التأمين البنكي:

أولاً: تطور التأمين البنكي:

تعتبر فرنسا وإسبانيا من أولى الدول التي أطلقت مشروع التأمين البنكي، ففي فرنسا مع أوائل السبعينات 1970 أطلقت منتج التأمين على حياة والثاني التأمين من خطر الحريق وضد الأخطار المختلفة الأخرى، وبهذا وضعت أولى الخطوات في نشاط صيرفة التأمين وقد اعتمدت في طرح هذا النشاط على فكرة الوساطة في تأمين القروض الموجهة للمقترضين لمواجهة حالات القروض المتعثرة، وكانت "ACM" السابقة لما أطلق عليه بعد 15 سنة "التأمين البنكي".

- وبدأ في 1980 التأمين البنكي في إسبانيا بعد استحواذ مجموعة "Banco de Bilbao" على حصة الكبرى من شركة EUROSEGUROS SA².

¹ -سارة فروح، مرجع سبق ذكره، ص، ص53.

² - نبيل قبلي، لقماري سفيان، التأمين المصرفي في الجزائر بين نظرية والواقع، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير -تجاري الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 04-03، 2012، ص1.2.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- ومع ذلك فإنه ومن وجهة نظر تاريخية بحثت فإن الرواد الحقيقيين لنشاط التأمين البنكي هم البريطانيون، حيث قاموا بإنشاء شركة BARCAVLIFE للتأمين على الحياة سنة 1965.
- وفي سنة 1989 قامت شركة لتأمين في بلجيكا AG بالإشراف مع Générale Banque بإنشاء شركة للتأمين على الحياة سميت "Alpha-life" وبعد سنة شركة تأمين هولندية VSB بدمج أنشطتهما ثم انضمت إليها شركة AG ليصبح أول اندماج عبر الحدود.
- وفي سنة 2004 قامت العديد من الشركات بالتوقيع على اتفاقيات لتسويق منتجات التأمين على الحياة¹.

ثانيا: مفهوم التأمين البنكي:

قبل التطرق الى معرفة مفهوم التأمين البنكي وجب علينا أن نعرض ونتطرق إلى مفهوم التأمين بصفة عامة.

1) مفهوم التأمين:

أ- التعريف الاقتصادي لتأمين:

- يعرفه الدكتور سلامة عبد الله على أنه " نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبئ مخاطر معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يكبدها"

- ويعرفه ويليام هاينز على أنه "طريقة يتم بواسطتها تجميع المخاطر المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو المنشآت عن طريق تحصيل الاشتراكات التي تعتبر بمثابة رأس مال الذي يدفع منه التعويضات وبالتالي يعمل على تخفيض الخطر وعدم التأكد.

ب- التعريف القانوني لتأمين في الجزائر

ت- تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري للتأمين على أنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو لغيره المستفيد الذي أشتراط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيراد²

¹ - نبيل قبلي، لقماري سفيان، مرجع سابق، ص، ص: 1 - 2.

² — بوسة أحلام، واضح سارة، تنوع المنتجات التأمينية وأثرها على سوق التأمين، -دراسة حالة التأمين الرياضي لدى لاعبي كرة القدم بالبطولة الجزائرية المحترفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015، ص 3 - 4.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن¹.

وبعد التطرق إلى مفهوم التأمين من الناحية الاقتصادية ومن الناحية القانونية نستنتج إن التأمين هو "عبارة على تحويل الأخطار من لأفراد إلى مجموعة وأقدر على تحمل ودفع قيمة الخسارة"²

(2) **مفهوم التأمين البنكي:** هو عبارة على درجة التكامل ما بين المصرف وشركات التأمين، في طرح

وتسويق منتجات تأمينية بصورة مشتركة، وهذا النوع من الأنشطة بدا في شكل تعاون ما بين المصارف وشركات التأمين من خلال تقديم منتجات التأمين على الحياة ثم تطورت وعُمت على كافة المجتمعات خاصة بعد حدوث موجة من التكاملات بين المصاريف وشركات التأمين، وما سهل ممارسة التأمين هو استحداث ترسانة هامة من التشريعات والتنظيمات³.

الفرع الثاني: أسباب ظهور التأمين البنكي وعوامل نجاحه:

أولاً: أسباب ظهور التأمين البنكي:

من أهم الأسباب التي دفعت البنوك إلى استثمار في السوق التأمينية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الطبيعة التكاملية لمنتجات المالية للبنك والشركة التأمينية.
- البحث عن التخفيض في التكاليف بمختلف أشكالها (تكاليف التوزيع، التكاليف التقنية، بنك المعطيات).
- ان درجة التطور التكنولوجي للبنوك أكبر منها في الشركات التأمينية.
- تمكين البنوك من زيادة ولاء عملائها عن طريق تقديم خدمات كاملة لهم⁴.

¹ - بوسة أحلام، مرجع سابق، ص 3 - 4.

² - محمد هاشم جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012، ص: 42.

³ - بريس عبد القادر، حمود محمد، آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية-دراسة حالة "CNEP/BANQUE وASS"- مؤتمر العلمي الدولي الثاني جامعة ورقلة، 12-11 مارس 2008، ص: 3.

⁴ - شرطي نسيم، التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات، مجلة الجزائر للاقتصاد المالية، العدد 4 سبتمبر 2015، ص، ص: 81-82.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم: عن طريق إدخال وتوسيع حجم المنتجات المعروضة، وهنا تستطيع البنوك وشركات التأمين متجمعة إنتاج منتجات بسعر تنافسي مقارنة بمنتج مقدم من طرف عدة معارضين.
- التأمين البنكي هو إطار مساعدة للتقارب بين البنوك والشركات التأمينية وتطور مفهوم ما يعرف بالبنوك الشاملة¹.

ثانيا: عوامل النجاح التأمين البنكي:

(1) العوامل الخارجية:

تتمثل هذه العوامل الخارجية في البيئة الاقتصادية للبلد وفي المقام الأول بيئتها القانونية والجبائية:

أ- بيئة قانونية وجبائية ملائمة:

- التشريعات: إن القوانين والتشريعات وكذا اللوائح المتعلقة بعملية التأمين البنكي وموقف السلطات من تنمية ها النشاط، تعتبر أهم العوامل التي لها تأثير حقيقي لظروف نجاح النموذج في أي بلد، فوجود بيئة قانونية ملائمة لاتحد من إمكانيات البنك في شراء حصص والمشاركة في شركات التأمين الخاصة بها، وحيث يوجد القليل من القيود على بيع منتجات التأمين عبر الشبكات البنكية ستسمح لنشاط التأمين المصرفي بالتوسع بسهولة أكبر وبسرعة أكبر.
- الامتيازات الجبائية: يمكن للمزايا الضريبية تشجيع المستهلكين على الاستثمار في منتج التأمين على الحياة أو التقاعد بدلا من منتج آخر، وبهذا فإن النظام الجبائي يمكن أن يؤثر إيجابيا أو سلبيا على مبيعات المنتجات حيث أن الملاحظ في الدول التي عرف فيها التأمين البنكي نموا كبيرا هو استخدام هذه الأداة لتوسيع كبير وخاص مثل فرنسا.

(2) العوامل الثقافية والسلوكية:

- الصورة الجيدة للمصارف لدى الزبائن: الصورة التي كونها المستهلكون عن البنكي والمكانة التي يحتلها في المجتمع عامل في غاية نجاح التأمين البنكي بحيث تستفيد البنوك²

¹ - شرطي نسيم، مرجع سابق، ص، ص81 - 82.

² - نبيل قبلي، لقماري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 3 - 5.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

من علاقتها من خلال السعي لأن تكون بين البنوك وعملائها في الدول يكون بطريقة مباشرة أي عن طريق لقاءات شخصية.

- تقارب الشبكات البنكية: تعد الشبكة الجغرافية المنظمة للقطاع البنكي مسألة جوهرية وعاملا رئيسيا لتحقيق النجاح، فوجود عدد كبير من نقاط البيع يمكن أن يقدم للعملاء والزبائن تقاربا جغرافيا وبشريا والذي من شأنه تسهيل اللقاءات بين المصرفين والمستهلكين بالتالي زيادة حظوظ بيع وتسويق المنتجات
- سلوك المستهلك: سلوك المستهلك ولاسيما استخدامه لشبكة الانترنت أيضا من أهم العوامل المؤثرة على درجة تطورها هذا النشاط في بلد ما.

فملاحظة أن أغلبية السكان اعتادوا على استخدام التكنولوجيا الجديدة وخاصة الانترنت أين يقل نشاط التأمين المصرفي.

(3) انخفاض معدل انتشار التأمين:

هناك تفسير آخر للنجاح الكبير الذي عرفه نشاط التأمين البنكي في بعض الدول حيث سعت البنوك الدولية الكبرى وكذا شركات التأمين استغلال معدل انخفاض انتشار التأمين في هذا الدول وقامت بعقد تحالفات مع شركات التأمين المحلية وهذا لدرايتها أكثر بحاجات المستهلكين المحليين أو البنوك الحلية ذات الشبكات الكثيفة والمنظمة وقد عرف نشاط التأمين البنكي نموا معتبرا مع فعالية كبيرة وسرعة أكبر¹.

(4) عوامل مرتبطة بالنموذج (نموذج البنك التأميني).

- تعريف المنتج وطرق توزيعه، والمنتج يجب أن يكون معرف من طرف البنك الذي يميز جيدا حاجات عملائه، يجب أن تكون هذه المنتجات بسيطة لتسهيل فهمها بالنسبة لشبكة توزيعية مكونة من عمال غير متخصصين.
- إعطاء الأهمية اللازمة لتكوين وتحفيز شبكة البيع للمنتجات لأنها مهمة لنجاح العملية.
- القيادة التقنية، من المهم العودة للمتخصصين في الميدان التأميني وإدراجهم في مختلف المستويات والهياكل وهذا الدعم نشاط البنك.

- التقبل بأن موزع المنتجات التأمينية هو الذي يقود، فهو الذي يعرف جيدا العميل وفيه توضع ثقته².

¹ - نبيل قبلي، لقماري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 5، 3.

² - بريش عبد القادر وحمو محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- إيجاد منتج بسيط فهو الأمر الأسهل لدفع الشبكة البنكية لتبني العملية، فالموزع الأول هو زبون¹.

الفرع الثالث: مزايا التأمين البنكي ومعوقاته

أولاً: مزايا التأمين البنكي

1) مزايا التأمين البنكي بالنسبة لشركات التأمين:

من أهم الحوافز التي تحت وتدفع شركات التأمين على الاندماج تحت مظلة التأمين البنكي مايلي:

- الوصول إلى شريحة واسعة وكبيرة من الزبائن المرتقبين.
- توفير مصدر جديد للمنتجات التأمينية يعود بالفائدة والنفع على شركات التأمين.
- الدخول أكثر في سوق دون استحداث شبكة جديدة.
- التوسع والانتشار السريع لشركات التأمين دون الحاجة إلى إجراء البحوث وكذا لشبكة واسعة من الوسطاء.
- توفير في التكلفة والجهد والوقت عن طريق إتباع قنوات جديدة في تسويق هذه الخدمات، إذ التكلفة التي يقدمها هذا النوع من النشاط هي الأقل بالمقارنة مع الأنواع الأخرى².

2) مزايا التأمين البنكي بالنسبة للبنوك:

من أهم الحوافز التي تدفع الجهاز المصرفي لاندماج في مجال التأمين البنكي ما يلي:

- تأمين مداخل إضافية وضمان تحصيل عمولات جديدة تتسم بالاستقرار بفضل توزيع مجالات ومركز النشاط
- الاستراتيجي في إطار المنتجات التأمينية في ظل تقلص هوامش الفائدة.
- تقليل المخاطر وتسهم في وفاء الزبائن³.

¹ بريس عبد القادر وحمو محمد، مرجع سبق ذكره، ص:8.

² علاء عبد الكريم البداوي، إياد حسن كاظم القيسي، معوقات التأمين المصرفي وأثرها في تحليل النسب المالية لشركات التأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد13، العدد42، 2018، ص:147

³ -زواغي عادل، دور بنك التأمين في تنشيط القطاع البنكي الجزائري . دراسة حالة بنك BADR أم البواقي . مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 71.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- تقليل المخاطر في حالة اتفاق التوزيع.
- التوجه نحو خدمات مالية متكاملة وملائمة لدورة حياة الزبائن.
- الاستفادة من رؤوس الأموال الموجهة للتأمين، إضافة إلى الاستفادة من امتيازات النظام الجنائي المطبق.
- تعميق منسوب الإشباع ودرجة الرضا لدى المجاميع الشرائية، ومنه تعظيم دالة الوفاء والولاء كمحصلة لتقديم مجموعة متكاملة من منتجات التأمين على الحياة المعروفة بطولة مدتها.
- إن عرض ضمانات التأمينات لزبائن بسعر تنافسي محسوب على أساس تعريفه المجموعة (هو السعر المتفق عليه من طرف البنك وشركات التأمين) بشكل خدمة إضافية تدعم بها سمعة البنك وتسهم في وفاء الزبائن.
- إن الأموال المجمعة عن طريق التوزيع لحساب المنتجات التأمينية تبقى ثابتة عند البنك أين يضمن توظيفها وفقا لاتفاقيات تأخذ بعين الاعتبار تقنين أو تنظيم التوظيفات المحققة مقابل المؤونات التقنية المحررة.

3) مزايا التأمين البنكي بالنسبة لزبائن:

- إن النظرة التامة للاحتياجات المالية للزبائن، تسمح باقتراح حلول تتجاوز إطار الكلاسيكي في تحسين خدمتهم بإدارة توظيف لمعالجة مشاكل التقاعد الأساسي أو التكميلي وريوع التأمين على الحياة.
- يملك البنك القدرة على عقد اتفاقيات مع المؤمن لضمان بصفة نظامية تسديد المستحقات المتبقية عن وفيات مقترضي البنك وتوسيع هذه الضمانة للمستفيدين على المكشوف الذين هم عموما غير ملزمين على اكتتابها بهذا الأسلوب أو الأجراء فان البنك يقلص من تكلفة الاكتتاب العمليات الإدارية لمنح فرص القرض متجنبيين بذلك لزبائنها الصعوبات المرتبطة بالاكتتاب الفردي للضمانة.
- سهولة الحصول على المنتجات المالية من نفس المنفذ التوزيعي بأقل سعر.
- انخفاض في تكلفة الوقت المستغرق فالكمية الزمنية للانتفاع بالخدمة سيتم تأديتها من نفس الشباك.
- توفير شمولية الخدمة للزبون مما يمكنه من إجراء مختلف عملياته في مكان واحد.
- التعامل مع مسير حسابه فقط.¹

¹ - زواغي عادل، مرجع سابق، ص 72.

ثانياً: معوقات التأمين البنكي

1) المعوقات بالنسبة لشركات التأمين:

- من أهم المعوقات التي تقف أمام شركات التأمين لدخول في مجال نشاط التأمين البنكي ما يلي:
- اختلاف الثقافة التجارية، وخاصة في مجال اختيار الأخطار وكيفية معالجة الملفات.
- يتسبب في تحويل مركز صناعة القرار حيث أن شركة التأمين مطالبة بإيجاد منتجات حسب خيارات وحاجة البنك.
- السرية المصرفية لتتلاءم مع تكوين بنك معلومات لشركات التأمين من قبل البنوك.
- غياب ظروف المنافسة النزيهة حيث يمكن للبنوك اللجوء للبنك المركزي بصفته المقرض الأخير للجهاز البنكي الشيء الذي لا يتوفر لشركات التأمين.
- خضوع كل من البنوك وشركات التأمين لأجهزة رقابة مختلفة، وإن مختلف الاقتصاديات تسعى للحد من درجة الاندماج وشركات التأمين خوفاً من تشكيل قوة اقتصادية مهيمنة.

2) معوقات التأمين البنكي بالنسبة للبنوك:

- من أهم المعوقات التي تكبح البنوك على الاندماج في نشاط التأمين البنكي ما يلي:
- فقدان البنك للصورة الجيدة في حالة تأخر شركة التأمين في تسديد التعويضات.
- كبر حجم الاستثمارات خاصة على مستوى الموارد البشرية للتمكن من توزيع المنتجات الحديثة.
- يمكن لمنتجات التأمين أن تتفوق على المنتجات البنكية ما يؤدي إلى خروج المدخرات من البنوك.
- تباين الثقافة التجارية، فالبنوك وشركات التأمين تتعامل بطريقة مختلفة مع شريحة الزبائن وهذا الاختلاف يظهر كذلك في سياسة الأجور المتبعة لكلاهما، فشركات تتبع سياسة العمولات على الأعمال المحققة لشبكاتها التوزيعية، أما البنوك فتقدم بعض العلاوات التي تكون بسيطة عن الأهداف المحققة لشبكاتها التوزيعية.
- تطوير توزيع المنتجات التأمينية يؤثر ويسهم في تهميش بعض المنتجات البنكية الأساسية.
- الخطر على صورة البنك، وتحديداً من خلال طول مدة الانتظار لمعروفة من الحوادث المؤمنة.
- ارتفاع تكاليف تكوين العمال نظراً لتعقد نشاط التأميني الذي يتطلب معرفة دقيقة للأخطار¹.

¹ - زواغي عادل، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثاني: نشأة ومفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية.

من أهم ما ترتب على الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات أن الكثير من البنوك التجارية واجهت أزمات السيولة التي أدت إلى إفلاس الكثير منها في الدول المقدمة وضياع أموال المودعين، من أجل حل واحتواء هذه الأزمات المصرفية وتلك التي قد تحصل في المستقبل تضافرت الجهود وعملت على وضع تدابير وآليات من شأنها حماية أموال المودعين وحماية المصارف من التعثر والإفلاس.

فكان العالم نظام تأمين الودائع من ضمن الإجراءات الوقائية والعلاجية التي صممت بغرض التخفيف من نتائج الأزمات المصرفية وسنتطرق في ها المبحث إلى نشأة ومفهوم نظام التأمين على الودائع وكذلك أنواع نظام التأمين على الودائع وأهميتها وصولاً إلى مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية.

توليا مع انفتاح وتحرير الأسواق المصرفية وعولمة النشاط البنكي أصبحت المصارف في الكثير من الدول تقبل الودائع وتقدم خدمات خارج حدود الدولة الواحدة وهذا قد يؤدي لانتقال الأزمات المصرفية من بلد إلى آخر مثل ما حدث في عام (2008)، وعليه تزايد الاهتمام بفكرة إنشاء نظام التأمين الودائع بحيث سنتعرف في هذا المطلب على نشأة وتطور هذا النظام ومفهومه.

الفرع الأول: نشأة نظام التأمين على الودائع البنكية.

ظهرت بدايات معرفة هذا النظام في العالم ابتداء من عام (1829 م) في ولاية نيويورك حيث قامت الولاية بتطبيق نظام على الودائع المصرفية أسمته نظام صندوق الأمان المصرفي¹.

¹ - عبد الله علي الصيفي، التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد2، الجامعة الاردنية، 2013، ص:503.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

ثم قامت ولايات عدة بإنشاء أنظمة مماثلة ومع نهاية القرن التاسع عشر اختفت جميع أنظمة التأمين على الودائع لعدة أسباب منها:

- عدم كفاية رأس المال ونقص السيولة وضعف المواسم الزراعية والأزمات المتلاحقة التي كان لها أثر واضح في فشل البنوك وكان ينقضا وجود المقرض الأخير، حيث أن النظام الاحتياطي الفيدرالي لم يكن قد أسس بعد.

- وتذكر الإحصائيات الاقتصادية أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها السبق كأول دول تقيم نظام التأمين على الودائع، إلا أن تشيكوسلوفاكيا تعتبر كأول دولة أنشأت نظاما متطورا على الودائع والقروض على المستوى القومي (1924م)، فقد أنشأت صندوقين في ذلك الوقت، كان الصندوق الأول صندوق الضمان الخاص لمساعدة البنوك على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والصندوق الثاني كان صندوق الضمان العام لتأمين الودائع مما يشجع على جذب الودائع والادخار، وفي عام (1933م) صدق الكونجرس الأمريكي على قانون البنوك الذي بموجبه تم إنشاء الفيدرالية للتأمين على الودائع (1934 م) وهي أحد أجهزة ثلاثة ينصبها مسؤولية الإشراف على النظام البنكي المصرفي في عام (1960 م) أنشأت تركيا أول مؤسسة لضمان الودائع، وفي عام (1974م) أنشأت ألمانيا صندوق خاص لحماية أموال المودعين بعد انهيار بنك هيرشتات حين عجز البنك المركزي الألماني على احتواء آثار الفشل المالي للبنك، وفي بريطانيا أدى حدوث أزمات مصرفية حادة على إنشاء صندوق لحماية الودائع تساهم فيه كل البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بجمع الودائع، وكان ذلك في سنة (1979م)، وأنشأت إيطاليا بعد ذلك في الثمانينات نظاما لحماية الودائع، تليها فرنسا في عام (1985م) وذلك عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي¹.

- أما العالم العربي فتعتبر لبنان أول دولة اهتمت بإنشاء نظام لحماية المودعين وهي مؤسسة وطنية لضمان الودائع، حذت حذوها بعض البلدان العربية فأنشأت دولة البحرين مجلس حماية الودائع عام (1993م)، وفي عام (1996م) أنشأت السودان صندوق ضمان الودائع، كما قام الأردن بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع سنة (2002م)، كما أقر البنك المركزي العراقي عام (2008) إنشاء شركة مختلطة لضمان الودائع².

¹ - ياسر باسل محمد محمد، اثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2015، ص، ص: 32-33.

² - وليد عيدي عبد النبي، شركات ضمان الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي وودائع الجمهور، البنك المركزي العراقي، ص: 2.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- ويظهر مما تقدم أن أنظمة ضمان (تأمين) الودائع هي نظم حديثة العهد، وكانت جزءاً من مجموعة إصلاحات شملت تقوية الصلاحيات الإشرافية التنظيمية والرقابية للسلطات النقدية¹.

الفرع الثاني: مفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية

يعد نظام التأمين على الودائع وحماية المودعين من أهم الموضوعات المقترحة في الساحة المصرفية منذ السنوات القليلة الماضية وحتى الوقت الحالي، لذا سنتعرض من خلال هذا الفرع مجموعة من المفاهيم لهذا النظام:

- وهو النظام الذي يعمل على حماية العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات البنوك عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودعة لديه وتوقف عن الدفع يتم تمويل هذا الصندوق بموجب مرسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك الأعضاء بسدادها الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وعدم ترك هذه الثقة للصدفة أو للظرف الطارئة².
- ويعرف نظام التأمين على الودائع بأنه عبارة عن حماية صغار المودعين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية للدولة من مخاطر إفلاس المصارف أو توقفها عن الدفع، وذلك من خلال مساهمة المصارف المشتركة في النظام في صندوق التأمين على الودائع يغذي بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم تلك المصارف بسدادها أو من خلال تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالمصرف، في حالة إفلاسه في حدود مبالغ معينة من ودائعهم كحدود قصوى، وفي معظم الأحوال يقوم النظام على أساس وضع حد أقصى من ودائع العميل الواحد لدى المصرف لكي يشملته التأمين وذلك تأكيد على الغرض الأساسي وهو حماية صغار المودعين³.

مفهوم نظام التأمين على الودائع يضيف ويتسع طبقاً للدور المنوط بمؤسسات التأمين على الودائع التي تحقق في النهاية الهدفين التاليين:

¹ - وليد عيدي عبد النبي، مرجع سابق، ص: 2.

² - ليلي جودي، فله عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة الجزائر مجلة العلوم الانسانية، المجلد، العدد، 2020، ص، ص: 3-4.

³ - عيبر رحمان سلطان، بلسم حسين رهيف، أثر التأمين الودائع للحد من المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي العراقي - دراسة حالة مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 15، العدد 05، 2020، ص، ص: 2-3.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات حيث يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية وباعتبار أن الودائع المصرفية قصيرة الأجل، من الصعب تحويل مقابلها إلى نقد فإن هدف التأمين من وجهة نظر السلطات النقدية يتمثل في تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد أو التقليل من المشاكل التي تنتج من إعسار البنوك.
- زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلا عما يكفله من المساواة في المنافسة بينهما على مختلف أحجامها ففي حالة عدم وجود هذا النظام تعتبر البنوك الكبيرة هي الأكثر أمانة من البنوك الأخرى، أما في ظل وجوده تقل تسببا الفروق بين مجموعات البنوك لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير¹.

المطلب الثاني: أنواع نظام التأمين على الودائع البنكية وأهميته.

عملت الكثير من الدول على إنشاء أنظمة لحماية المودعين، وفي معظم الحالات كانت بعد أزمة مصرفية أو إفلاس مؤسسة مالية من الحجم الكبير ما تسبب في زعر المودعين الذي عادة ما يترجم من خلال التهافت على سحب الودائع من المصارف، وفي هذا الإطار تعددت أنواع أنظمة تأمين الودائع وبرزت أهميتها في حماية المصارف.

¹ - قصري سعد، دور وسائل حماية المودعين في تحقيق الاستقرار المالي لدى المصارف التقليدية والإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020، ص: 80.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الفرع الأول: أنواع نظام التأمين على الودائع البنكية:

أولاً: نظام التأمين الودائع الصريح ونظام التأمين الضمني

- (1) *التأمين الضمني*: من مفهوم السائد بأن الحكومات لا تقبل بضياع أموال المودعين إذا ما أفلس أحد البنوك وعجز على الوفاء لمودعيه، وعليه فهو غير مجسد في الواقع.
- (2) *التأمين الصريح*: فهو مقرر وفق النظام معتمد، وهذا الاختلاف الأولى بين أن لكل من النظامين أشكاله وصوره وطبيعته.

أ - طبيعة أنظمة التأمين الضمنية للودائع

نظام التأمين الضمني نجد أن الحماية الحكومية للمودعين تكون تقديرية، حيث تقدم الحكومة هذا التأمين ليس لأنها ملزمة قانونياً بعمل ذلك ولكن لأنها تعتقد أم هذا من شأنه أن يحقق إنجازاً لأهداف السياسة العامة، لأن الحكومة تشعر ولو بشكل جزئي من المسؤولية عن الخسائر التي لا بد من استيعابها والمشاركة في تحملها، وقد تعتبرها على السبيل الأقل تكلفة على المدى البعيد لذلك تقوم بهذا التأمين، وعلاوات على ذلك فإن تحديد شكل وحجم التأمين يعتمد على اتخاذ القرارات ذات الصلة والتي بها الحكومة، وفي النظام التأمين الضمني للودائع يمكن للحكومة أن تظهر تأمينها على شكل ثلاث طرق أساسية وهي كما يلي :

- في حالة إغلاق بنك مفلس، فإن الحكومة تقوم بالدفع بشكل مباشر للمودعين أو تقوم بترتيب أو تنظيم دفع ودائع البنك المفلس من خلال بنك آخر.

- يمكن للحكومة إن تمنع الفشل من خلال إعادة تأهيل المصرف عن طريق إمداد برأس المال أو امتلاك بعض أو كل الأصول غير العاملة للبنك صاحب المشكلة بقيمتها الدفترية وتعد هذه الصفحة مساوية أو معادلة لعملية إمداد البنك برأس المال، وكذلك لها مميزات لأنها تمنح البنك فرصة البدء من جديد بمحفظات مالية نظيفة، وفي كلا النوعين من إعادة التأهيل تظهر الحكومة بمظهر حامل الأسهم المهيمن وبذلك يتم عمليات تأهيل البنك.¹

-

¹ - مجادة مليكة، مجادة عائشة، تقييم نظام حماية الودائع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020، ص 46.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

ب - طبيعة أنظمة التأمين الصريحة للودائع:

إن نظام تأمين الودائع المصرفية يعتمد علو وجود قانون ضمان الودائع الذي يرسى قواعد إجراءات عمل النظام، وبشكل خاص فإن القانون نفسه هو الذي يحدد نوع المؤسسات المالية والودائع التي

تعد مؤهلة للتأمين كما يحدد شكل العضوية في النظام مما إذا كانت اختيارية أو إلزامية، وكذلك الحجم الأقصى للودائع الذي يتم تأمينه وكيفية تمويل النظام والأدوات التي يستخدمها المؤمن في حالة فشل البنك، حيث أن حجم التأمين الذي يوفره نظام التأمين الودائع للمودعين يعتمد على الحد الأقصى الذي يغطيه التأمين الذي يحدد في القانون وهذا المؤمن له صلاحيات التدخل لحل مشاكله في حالة فشله في ذلك.

ت - الفرق بين النظامين التأمين الضمني والتأمين الصريح على الودائع:

رغم أن هناك اتفاق بين النظامين في حماية وتأمين المدخر الصغير إلا أنه هناك اختلافات رئيسية بينهما وهي على النحو التالي:

• الفرق بين النظامين في حالة التعامل مع حالات فشل البنوك في الوفاء للمودعين:

يمكن الاتفاق بين النظامين أن كلاهما يستخدم نفس الأساليب في التعامل مع حالات تعثر البنوك وهي:

- إغلاق البنك وتصفية البنوك المفلسة
- الإدماج في بنك آخر.
- إعادة تأهيل البنك للحيلولة دون إفلاسه.

أما اختلاف بينهما فيما يتعلق بالأسلوب الإداري الذي يتم فيه إتباعه مع البنوك ولكل منهما مزايا وسلبياته.

- إيجابيات وسلبيات نظام التأمين الصريح:

من أهم إيجابيات نظام التأمين الصريح على الودائع هو سرعة التعويض للمودعين وسهولة العمل فضلا عن أن له موارد محدد مسبقا، لإضافة إلى وجود قانون يحكم الأمر والذي يمثل في حد ذاته حماية للمودعين،¹

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سابق، ص 47.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

رغم ما نقدم فإن لنظام جملة من السلبيات حيث من الانتقادات الهامة التي توجه إليه أنه بتغطية الودائع صراحة يشجع المصارف على قبول قدر أكبر من المخاطر

إيجابيات وسلبيات التأمين الضمني: بشأن إيجابيات التأمين الضمني فأهمها حرية الحكومة في اختبار وشكل التعويض كما أن إيجابيات التأمين الضمني تعود إلى الحكومة.

ولا تعود إلى المودعين حيث أن تقدم التأمين كما أن لها ألا تقدمه، أما بخصوص سلبياته فلعل أهمها هو بطء وصعوبة التنبؤ بالنتائج، نظرا لأن كل حالة تعامل منفرد وفقا لأوضاع السياسية القائمة وأوضاع الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه ليس هناك موارد مسبقة للنظام. الفرق بين النظامين بشأن المخاطر الأدبية: نوضحه من خلال الجوانب التالية:

✓ بالنسبة لإدارات البنوك:

نظرا لان النظام الصريح يعمل وفق القواعد فإن البنوك تلتزم بضوابط في حين أن النظام الضمني قواعد وبالتالي تكون فيه المخاطر الأدبية من جانب البنوك أكثر مما هي عليه في النظام الصريحة.

✓ بالنسبة للمودعين:

يقدم التأمين الصريح ضمان أكثر من التأمين الضمني وبالتالي من الممكن أن تكون المخاطرة الأدبية معه أكثر.

✓ بالنسبة للمساهمين:

يتوقف الأمر هذا على مدى تغطية النظام للحقوق الملكية وعادة لا يعطي التأمين الصريح حقوق المساهمين، في حين أن التأمين الضمني في غالب الأحيان يمتد أثره إلى حقوق المساهمين على أن تكون الخاطرة الأدبية من جانب المساهمين أكثر من نظام التأمين الضمني¹.

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص48.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- الذعر المالي والسحب العام من البنوك:

عند حدوث ما يعرف بتحقيق مخاطر النظام لأي سبب من الأسباب تحدث عدوى تصيب الناس، وفي حالة وجود نظام تأمين صريح يدعوا لطمأنه المودعين وبالتالي تراجع احتمالات السحب العام والذعر المالي في حين لا يحقق النظام الضمني ذلك بنفس الدرجة حيث أن عدم وجود قواعد معلنة يجعل الشكوك تتفاعل لدى المودعين.

- حماية صغار المودعين:

كلا النظامين يحقق تلك الحماية، لكن النظام الصريح يقدم لحماية في صورة أفضل نظرا لأنه متواجد في صورة قانونية كالتزام مقرر على الصندوق.

- معالجة أوضاع البنوك المتعثرة

- في حين إن النظام الضمني يؤدي الى تقديم دعم للبنوك لمساعدتها على تحقيق أرباح وأن أثر الدعم تتحمله الحكومة، فإن العبء الذي ينجم عن ذلك حال وجود نظام صريح لتأمين الودائع يتحمله الصندوق المؤمن وفي النهاية يؤول على البنوك من خلال ما تتحمله من أقساط أو يساهم في رأس مال الصندوق.

- القدرة على امتصاص الخسائر:

يعتمد النظام الصريح على موارد الصندوق الذي يتم إنشائه لهذا الغرض وعلى رأس المال وعلى أقساط ومساهمات البنوك وغيرها من الموارد التي تغذي ذلك الصندوق، أما النظام الضمني فإن امتصاص الخسائر إما أن يكون من ميزانية الدولة أو من البنك المركزي والجدول الموالي يبين مجال الاختلافات الرئيسية بين النظامين الضمني والصريح.¹

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الجدول رقم (01): مجال الاختلافات الرئيسية بين النظامين الضمني والصريح

الخصائص	التأمين الضمني	التأمين الصريح
وجود قواعد وإجراءات تحكم النظام.	لا يوجد	يوجد
الالتزام بحماية المودعين.	ليس هناك التزام قانوني ويتكرر الضمان وفق ما تراه الحكومة.	يوجد التزام قانوني لحماية المودعين حتى الحدود المقررة. -لأمن الخيار في أن يحمي المورد غير المأمّن عليهم.
قدر الحماية للمودعين.	تتراوح من عدم وجود ضمان إلى وجود كلي.	تتراوح من ضمان محدد إلى ضمان كلي
التمويل المسبق	لا يوجد	- أقساط تدفعها البنوك المشتركة. - تمويل حكومي مبدئي وقد يكون دوري أيضا. - تمويل من البنوك الكبيرة أو الحكومية لرأس المال المبدئي.
التمويل في حالة إفلاس أحد البنوك.	حكومي	- من الصندوق يستكمل بقروض أو مبالغ توزع على الدائنين.

المصدر: مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، تقييم نظام حماية الودائع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020، ص:49

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

ثانيا: نظام التأمين على الودائع من حيث التغطية.

تدور نظم التأمين على الودائع بين ثلاثة أنواع من حيث التغطية هي التغطية الجزئية، التغطية الكاملة، التغطية الخيارية.

❖ **التغطية الجزئية:** يؤدي ذلك النظام أن يكون المؤمن يغطي الودائع بحد أقصى محدد الالتزام سواء بالنسبة الواحد أو الوديعة الواحدة، إذا ما أفلس البنك المودع لديه أو توقف عن الدفع، ويتقاضى المودع ذلك القدر إما من المؤمن المباشر أو يتم تحويل حق المودع لبنك آخر في حدود الحد الأقصى المقرر.

❖ **التغطية الكاملة:** يؤدي ذلك الأسلوب أن تتم التغطية الكاملة الإيداعات بالنسبة 100% ونادراً ما يتواجد هذا النظام من الناحية العملية، ذلك الأسلوب من التغطية من الدول المذكورة يرجع إلى أسباب تاريخية وليس مقتضيات فنية.

❖ **التغطية الجزئية الخيارية:** يعتبر هذا النظام هو الشائع في الدول النامية، إذ يتضمن حد أو أقصى لما يدفعه المؤمن شأنه ما هو متواجد في النظام الجزئي، لكن ذلك الحد الأقصى للتعويض يمثل الحد الأدنى الذي يحصل عليه المودع، والمؤمن في ظروف معينة أن يريد ذلك القدر باتخاذ أي من السبل المقررة لتعامل مع أوضاع البنوك المتعثرة، ناء على ما تقدم يمكن أن يصل التأمين الذي يدفع المودع إلى كامل قيمة ودائعه، لكن الالتزام القانوني الفوري بالتعويض ليقصر على الحد المقرر قانوناً، وفي إطار ما ينتهي إليه التصفية أو تنتهي إليه الرؤية السياسية لظروف اجتماعية المحيطة بمودعي البنك المتعثر، يتم تعويض المودعين، فيما يزيد عن الحدود المقررة والأساس هو الحفاظ على استقرار المصرفي.

ثالثا: نظام التأمين على الودائع بين الخاص والعام.

يأخذ التأمين على الودائع أشكالاً مختلفة فيما يتعلق بالتبعية، الإدارة والتمويل، وتندرج هذه التبعية من تبعية كاملة للحكومة أو إحدى مؤسساتها العامة، إلى التبعية الخاصة المتكاملة وذلك يتوقف على درجة التبعية، وعليه يمكن تقسيم النظم في الدول إلى أربع مجموعات على النحو التالي¹:

¹ - زيتوني كمال، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، 2012، ص 20 - 21.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

1. اليسار: تتولى الحكومة هذه النظم كاملا سواء من ناحية الإدارة أو التمويل، ومن الملاحظ أن ذلك الأمر متواجد في الدول عديدة بعضها يغلب عليه طابع الملكية الخاصة.
2. يسار الوسط: تشرف الحكومة على هذه النظم، ولكنها تدار من مؤسسة مستقلة وتمول جزئيا من البنوك المؤمن عليها، وتختلف درجة استقلالية هذه المؤسسات خاصة عن البنك المركزي بين دول أخرى.
3. الوسط: ترعى الحكومة من هذا النظم في صورة هيئات لضمان الودائع وتدار بممثلين من الحكومة والبنوك، هذه النظم تمويل جزئيا من البنوك وتختلف درجة توزيع التمثيل بين الحكومة والبنوك.
4. أقصى اليمين: يتواجد في هذا النظم اتفاق خيارى بين البنوك للتأمين على الودائع بين بعضهما البعض، وليس لحكومة أي قدر من التدخل أو الإشراف أو المتابعة في هذه النظم وأوضح صورة لها متواجدة في سويسرا.¹

رابعا: نظام التأمين على الودائع بين الاختيار والإجبار:

هناك بعض الأنظمة التي تقوم على إلزامية ومؤدى ذلك إلزام جميع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تتلقى الودائع من الزبائن فالانضمام إلى نظام التأمين على الودائع، وهناك النظم تكون العضوية فيها اختيارية. ويعتبر النظام الإلزامي أفضل من النظام لاختيارية خاصة بالنسبة للدول النامية، لأن النظام الاختياري لا يحقق الانضباط لضمان استقرار النظام المصرفي.²

حيث تكاد تكون الأرجنتين والهند وتركيا هي الدول الوحيدة في دول العالم الثالث التي فيها نظام اختياري، وقد يكون الأمر مزيج بين الاختيار والإلزام كما في البرازيل حيث البنوك التجارية مجبرة على اشتراك، في حين أن البنوك الأخرى لها الخيار في الاشتراك من عدمه كما هو الحال في كل من ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا.

وفي مجال المفاضلة بين النظامين، يشار إلى أن لكل نظام عيوبه ومميزاته وبخصوص الأسباب المساندة للنظام الاختياري نشير إلى التالي:³

¹ - زيتوني كمال، مرجع سابق، ص 21.

² - بريس عبد القادر، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع-مع إشارة إلى حالة الجزائر-ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص، ص: 92-93.

³ - زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- من الممكن أن تحمل مطالبة البنوك بالمشاركة في النظام هدف حكومي بالتدخل في النظام المالي بأكثر من مجرد تأمين البنوك على أساس اختياري.
- في الدول التي تمتلك فيها الحكومة البنوك قد يكون من غير المقبول إجبار البنوك على الدخول في النظام حيث أن ذلك من شأنه حدوث تعارض في المصالح بين الجهات الحكومية.
- أما عن عيوب النظام الاختياري فأهمها وأخطرها هي المساعدة على عدم استقرار البنوك وتشويه السوق المصرفي للأسباب التالية:
- أن الدخول خياريا يتصافى مع أحد الأهداف الأساسية لنظام التأمين على الودائع وهو حماية صغار المودعين في المجتمع.
- مع النظام الاختياري تتمكن البنوك من الدخول إلى النظام والخروج منه وقت ما تشاء وهو ما يهدد دائما مصادر تمويل النظام.
- قد يراعي واضعو النظام الاختياري جعله أكثر قبولا لترغيب البنوك على الاشتراك به، وقد يحل ذلك التنازلات عن المبادئ الأساسية يتعين توفرها في النظام.
- خلف نظامين من البنوك وشريحتين أحدهما يتمتع بالحماية ولآخر لا يتمتع بها.

خامسا: نظام الصندوق الواحد لصناديق المتعددة:

تتبع معظم دول العالم نظام الصندوق الواحد، مع ذلك تطبق بعض الدول نظام الصناديق المتعددة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تطبق ثلاث نظم، ومن الأسباب التي تدعو إلى إقامة أكثر من صندوق هو أن هناك أكثر من نوع من المنشآت المالية وبطبيعة الحال تختلف المخاطر بين نوع وآخر، وبالتالي قد تتحمل أحد أنواع المنشآت بمخاطر العملية التأمينية التي تقضي بعد تركيز المخاطر وتوزيعها، أما بخصوص حل مشكلة تحمل قطاع آخر، فذلك يمكن علاجه من خلال أكثر من وسيلة مثل:

- اختلاف نسبة الأقساط التي تتحملها المنشآت وفقا لعدد المخاطر الذي تتضمنه أعمالها.¹

¹ . زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- اختلاف قدر المساهمة الأساسية في رأس مال النظام وفقا لدرجة المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية المساهمة في رأس المال¹.

الفرع الثاني: أهمية نظام التأمين على الودائع البنكية.

يسعى نظام التأمين الودائع إلى تحقيق الحماية الكافية للمودعين والمساهمة الفعالة في استقرار وسلامة النظام المالي والمصرفي عن طريق إدارة وتطوير نظام لتأمين الودائع يتمتع بالكفاءة والفعالية، لذلك يحرص المصرف المركزي على تطبيق رقابة شديدة على المصارف لتساعدها على تقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها ولتدعيم الأفراد بهم ما يشجعهم على إيداع أموالهم فيها، ولأن الخسائر التي يتكبدها المصرف يتحملها المودعين لأنه يعمل بأموالهم، لذلك دعت الحاجة إلى وجود نظام يضمن ويحمي هذه الودائع من المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويعيد للمودعين المبالغ التي خسروها وخاصة صغار المودعين الذين لا يملكون القدرات المالية أو المعرفية².

وبالتالي مصدر أهمية وجود نظام لتأمين على الودائع ينبع مما يلي:

- ❖ تحقيق الاستقرار المالي بوصفه هدف للسلطة النقدية.
- ❖ تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الأزمات المالية.
- ❖ الحد من تعرض خزانة الدولة للخسائر نتيجة انهيار أو أكثر.
- ❖ تدعيم الثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف من إعسار أو إفلاس³.

¹ - كمال زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - عبد الرحمن بشير ميلاد، جمعة فرحات عقيل، دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية، - دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 09، سنة: 2017، ص، ص: 46-47.

³ - مداح مغنية، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع - دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ماستر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم سنة: 2015، ص: 35.

- ❖ توفير جو الثقة لدى المودعين والعملاء في النظام المصرفي وتعزيزها والحفاظ عليها.
- ❖ مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة المصارف المتعثرة.
- ❖ توفير مناخ مناسب للمنافسة بين البنوك الجديدة والصغيرة مع البنوك الكبيرة.
- ❖ العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها خلال الدور الوقائي.
- ❖ حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي يتكبّدوا لها في حال إخفاق أحد البنوك¹.

المطلب الثالث: مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية وأهدافه:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع من ثم نعرّج على أهداف هذا النظام.

الفرع الأول: مبررات إنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية:

رغم اختلاف صياغة مبررات إنشاء نظام لتأمين على الودائع في أدبيات البحث في هذا المجال إلا أنها إجمالاً تتمحور في مبررين يصعب الفصل بينهما كونهما مترابطين وهما:

- مبرر أو سبب مباشر (Direct Rational): هو حماية المودعين والمتعاملين مع المصارف، حيث تتعرض عادة السلطات النقدية وسلطات الرقابة المصرفية لضغوط اجتماعية وسياسية لتوفير الحماية لمستخدمي الخدمات المصرفية، خاصة أن هذه الفئة من المستهلكين تتميز بضعف قدرتها على تقييم وضع ومخاطر المؤسسات المصرفية التي تتعال معها.
- مبرر أو سبب غير مباشر (Indirect Rational): هو السبب الاقتصادي الحقيقي الأكثر أهمية وهو تخفيض المخاطر النظامية في القطاع المصرفي، أو تخفيض مخاطر حدوث انهيار على مستوى القطاع المصرفي، فالثقة باستقرار النظام المصرفي هي أحد أهم الدعائم التي يقوم عليها النظام²،

¹ - مداح مغنية، مرجع سابق، ص: 35.

² - سلطة النقد الفلسطينية، ورقة عمل حول الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام لضمان الودائع، ص: 3.

- وفقدان هذه الثقة في حالة انهيار مصرف وفقدان المودعين لأموالهم يفوض هذه الثقة وقد يؤدي إلى حالة الهلع بين المودعين وإسراعهم بسحب ودائعهم من المصارف مما يؤدي إلى انهيار مصارف لم تكن تواجه أية مشاكل قبل بدء الأزمة ولا يقتصر أثر تهافت المودعين على المصرف لسحب ودائعهم على القطاع المالي، بل سيؤدي بالمصارف إلى نسييل وسحب استثماراتها المنتجة لمواجهة السحوبات وبالتالي إلى تراجع في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية.

ويمكن إضافة سبب ثالث لإنشاء نظام لضمان الودائع تساهم المصارف في تمويله، وهو تخصيص قدر من المصارف المالية لتتوفر للسلطة النقدية أو للمؤسسة التي ستكون مسؤولة عن النظام حتى يكون بإمكان هذه الجهات التدخل سريعاً لمعالجة الأزمات المحتملة، وهذا المبرر بالغ الأهمية في حالة فلسطين نظراً لمحدودية الموارد المتاحة لسلطة النقد الفلسطينية وصعوبة الاعتماد على خزانة الحكومة في تعويض المودعين نظراً لارتباط ذلك بتوفر الأموال المطلوبة وأوليات السياسة المالية¹.

الفرع الثاني: أهداف نظام التأمين على الودائع البنكية:

تهدف أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين أساسيين كما يلي:

1. زيادة الثقة في المؤسسات المالية النظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات، حيث تقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية باعتبار أن الودائع المصرفية قصيرة الأجل من الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير، فمن الضروري مساعدة البنوك التي تواجه أزمة سيولة مالية، وبالتالي فإن هدف التأمين وجهة نظر السلطات النقدية يتمثل في تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكلف زيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد من أو تفادي المشاكل التي تنتج عن إفسار البنوك².

¹ - سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص:3.

² - محمد منصور رمضان الزعنون، دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك - دراسة مقارنة، مجلة العملية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، 2017، المجلد 08، العدد 01 ص:446.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

2. زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع و تقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلا عما يكلفه من المساواة في المنافسة على اختلاف أحجامها ففي حالة عدم وجود هذا النظام تعتبر البنوك الكبيرة هي الأكثر أمانا من البنوك الأخرى أما في ظل وجوده نقل الفروق بين مجموعات البنوك، لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير¹.

ويمكن القول أن أهداف السياسة العامة في نظام التأمين على الودائع تختلف بعض الشيء من دولة إلى أخرى وحسب ظروف وبيئة كل دولة، ولكنها تهدف في النهاية إلى أحداث تغيرات إيجابية على مستوى الاقتصادية الكلي كما يلي:

- مساهمة النظام في الحفاظ على الاستقرار المالي للدولة وذلك عن طريق معالجة وتوقي الأزمات المالية: إن تطبيق نظام التأمين على الودائع يزيد من قدرت البنوك، والمؤسسات المالية وكفاءة أدائها بشكل عام، مما ينعكس في طمأنة جمهور المودعين على أموالهم، وليس بمقدور النظام عمل ذلك ما لم تتكامل معه سياسة سلمية على مستوى الاقتصادي الكلي، منها ما يتعلق بالأنظمة الرقابية والقانونية وتقديم تسهيلات من البنك المركزي.
- الحد من مخاطر حدوث حالات تهافت المودعين لسحب الودائع: هناك احتمال كبير في أن يصاب المودعين وفي أي مكان بالهلع والذعر وأن يقوموا بالتهافت على مؤسسة أو بنك ما لسحب ودائعهم كنتيجة طبيعية إذ كانت هذه المؤسسة أو البنك يعاني من مشاكل، وسرعان ما ينتشر ذلك ليشمل كل البنوك والمؤسسات المرتبطة بالجهاز المصرفي إذ هذا يحدث في ظل غياب النظام الخاص بتأمين الودائع².

¹ - محمد منصور رمضان الزعنون، مرجع سابق، ص: 446.

² - أسماء بالعربي، دور نظام الودائع في التقليل من التعثر المصرفي، - دراسة حالة للمصارف الجزائرية، قسم العلوم والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ص: 27.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- حماية المودعين الأقل دراية بظروف وأوضاع المصارف: من الأهداف الرئيسية العامة لنظم تأمين الودائع هي تقديمها للحماية والضمان لصغار المودعين الذين لا يملكون المعرفة ولا القدرة على متابعة أوضاع البنوك التي يقومون بالتعامل معها.
- حيث أن نظام التأمين على الودائع عادة ما يركز على صغار المودعين للأسباب التالية:
- نظام التأمين على الودائع يريح صغار المودعين من المهمة الشاقة والمعمقة التي تتمثل في متابعة وتحليل أوضاع البنوك.
- تشجيع النمو الاقتصادي: من الممكن أن يؤدي وجود نظام لتأمين الودائع إلى زيادة تدفق وانسياب الأموال إلى الجهاز البنكي، وعليه فإن هذه الزيادة في الأموال تشكل الأساس الذي يسمح للبنوك بزيادة قدرتها على الدخول في عمليات الاستثمار والإقراض الأمر الذي سيعزز النشاط والنمو الاقتصادي¹.

المطلب الرابع: دور آثار نظام التأمين على الودائع البنكية:

إن النظام التأمين على الودائع له أدوار يقوم بها من أجل إنجاح هذا النظام، وتنعكس عليه آثار مختلفة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى دور نظام التأمين على الودائع وآثاره.

الفرع الأول: دور نظام التأمين على الودائع البنكية:

يتبين لنا أن نظام التأمين على الودائع شكليين والمتمثلين فيما يلي²:

¹ - رأفت علي الأعرج، مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي - دراسة حالة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص، ص: 62-61.

² - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي، نظام حماية الودائع والحكومة، الملتقى العلمي الدولي حول، الإصلاح المصرفي بالجزائر، واقع وآفاق، جامعة ورقلة، ص: 14.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

أولاً: الدور الوقائي لأنظمة التأمين على الودائع

إن نظم تشريعات أنظمة التأمين على الودائع تتوخى الحماية الوقائية وليس العلاجية أي أنها تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك مرحلة التوقف عن الدفع، إلا أن هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر.

أنظمة التأمين على الودائع تستعين بعدة وسائل وأساليب لهذا الدور الوقائي، إذ تصنع عددا من الضوابط يشترط توافرها لانضمام البنك للنظام كما يخضع البنك المنظم لعدد من المعايير التي تكفل متانة مركزه المالي وتوافر السيولة لديه ولقد تنامي، دور هذه الأنظمة إلى الحد الذي وصل إلى تدخلها لدى البنوك الضعيفة لمنعها من عرض أسعار فائدة مرتفعة لإغراء مزيد من العملاء¹.

ثانياً: الدور العلاجي لأنظمة التأمين على الودائع

يكون بالتدخل من خال تقديم القروض للزامة بأسعار الفائدة مدعمة، أو وضع البنك تحت سيطرة المؤسسة أو تعويض المودعين.

كما يظهر دور نظام التأمين على الودائع في علاج المشكلات من خلال:

- ✓ حالة الائتمان الرد.
- ✓ حالة عدم كفاية رأس المال.
- ✓ حالة التركيز في أنشطة البنك.
- ✓ حالة ظهور خسائر.
- ✓ حالة عجز السيولة².

¹ - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص: 14.

² - عبد الرحمان بشير ميلاد، مرجع سبق ذكره: ص 48.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الفرع الثاني: آثار نظام التأمين على الودائع البنكية:

يتوفر نظام التأمين على الودائع على آثار إيجابية وآثار سلبية التأمين سنتعرض كل منها على حدى كما يلي:

أولاً: آثار الإيجابية

تنقسم إلى جانبين كما يلي:

1. الآثار على مصادر الأموال: وتتمثل فيما يلي:

- أ- الأثر على حقوق الملكية: تؤدي أعمال النظام إلى زيادة ثقة العملاء في البنوك المحلية الأمر الذي ينعكس في شكل زيادة الودائع، برغم من أن النظام ينطوي على فرض ضوابط على البنوك تتمثل في تحديد نسب تلتزم البنوك بتوجيهها، مثل النسب بين حقوق الملكية بين الودائع والنسبة التي بينها وبين الأصول الخطرة.
- ب- الأثر على المستحق للبنوك: نتيجة لرسوخ الثقة والاستقرار في البنوك وزيادة الودائع، تزيد المعاملات المصرفية بين البنوك المحلية، كما تزيد المعاملات مع البنوك الخارجية، ومن ثم تزيد أرصدة المستحق للبنوك المحلية وتزيد التسهيلات الممنوحة للبنوك الخارجية، وتستخدم جزءاً من الودائع المتواجدة في سداد ما قد سيكون مستحق عليها للبنوك الأخرى وللبنك المركزي.
- ت- الأثر على الودائع: نتيجة الاطمئنان للمودعين على ودائعهم بصورها المختلفة وضمانهم استرداد ودائعهم المختلفة وذا ما واجه أحد البنوك حالات من الأسعار تزيد الودائع سواء من كل القطاعات أو الودائع بالعملة المحلية أو الأجنبية.

2. الآثار على استخدامات الأموال: وتتمثل في:

- أ- الأثر على الأصول السائلة: ترتبط الأرصدة السائلة بخزائن البنك والأرصدة لدى البنك بزيادة حجم الودائع وتكون هذه الأرصدة في حدود نسبة معنية وفقاً لحجم موارد البنك وتركيبها، غير أن حجم هذه الأرصدة السائلة سيفوق حجمها في الظروف العادية للبنك ليستطيع هذا الأخير الوفاء بالتزاماته قبل مودعيه.¹

¹ . مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

ب- الأثر المستحق على البنك: إن زيادة الودائع بالعملة المحلية يترتب عليها زيادة في الودائع و القروض المتبادلة بين البنوك ومن ثم زيادة في الأرصدة المستحقة على البنوك المحلية، كما أن زيادة الودائع بالعملة الأجنبية من شأنها أن تزيد ودائع البنوك من طرف البنوك الخارجية، وبالتالي زيادة الأرصدة المستحقة على البنوك الخارجية

ت- الأثر على محفظة القروض والسلفيات: حيث تقوم بحالة الزيادة في حجم الودائع بتقديم القروض للعملاء الجيدين بعض الاطمئنان على جدارتهم الائتمانية بدون ضمانات عينية و دون التضحية لقواعد منح الائتمان الجيدة، كما تقوم البنوك بتوزيع سلفياتها حسب هيكل العملاء وهو ما يؤدي إلى توزيع المخاطر ويتوسع أيضا في مجال الائتمان الاستهلاكي بغرض تمويل شراء السلع المعمرة والتوسع في منح القروض للتمويل الوحدات السكنية، أضف إلى ذلك تنشيط في مجال الإقراض لضمان الأوراق المالية مما يرفع درجة سيولتها ويجعلها أكثر قابلية لصغار المستثمرين.¹

ثانيا: الآثار السلبية

يرى مخالفو نظام التأمين على الودائع أن له آثار سلبية تمثل فيما يلي:

أ- المخاطر المعنوية: ترتبط أغلب أنواع التأمين ببروز مخاطر معنوية والتي يعرفها مكدونالد بأنها:

" الأثر السلبي من جهة نظر الضامن الذي قد يحدثه التأمين في سلوك المستفيد".

ويعرفه هيلفر على أنه: " أي شيء مثلاً تأمين أو مساعدة حكومية تشجع على إتباع سلوك يتسم بالمخاطرة عبر إعطاء الانطباع لمتخذي القرارات الاستثمارية بأنه سوف يحققون أرباحاً من استثمارات خطيرة ويحصلون في نفس الوقت على الحماية ضد المخاطر"

وتعتبر المخاطرة المعنوية أكبر المخاطر التي تنشأ مع ضمان الودائع وتزداد حدة هذه المخاطر في حالة التأمين الضمني للودائع التغطية الكاملة 100% لودائع العملاء، وتنشئ هذه المخاطر عند شعور المودعين بعدم وجود أي مخاطر ائتمانية مرتبطة بعمليات الإيداع لدى أي مصرف²،

¹ - مجادية مليكة، مجادية عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² - سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 10

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

مما يحدث خلل في عملية اتخاذ القرار الذي يجب أن يبنى على عاملي المخاطرة والعائد فالشعور يؤدي إلى زوال الفروق (من جهة المودعين)، بين البنوك ذات مستويات المخاطرة المختلفة ويؤدي إلى أن يتجه المودعين إلى البنوك التي تدفع أعلى سعر فائدة على الودائع، ولا تقتصر الأثر السلبي لهذه المخاطر على سلوك المودعين حياله تصرفاتهم لأن النظام هذا سيتحمل تغطية خسائر ناشئة عن قرارات يتخذها البنك.

ب- المشاكل المرتبطة بالعضوية: من الواضح أن أنظمة التأمين على الودائع أكثر جاذبية للمصارف الضعيفة من المصارف الأكثر قوة واستقرار التي تنظر إلى العضوية فيه اختيارية وخاصة إذا كان يتم تقاضي رسوم عضوية على شكل لا يتناسب مع مخاطر المصرف في هذه الحالات ستسحب المصارف القوية من العضوية في النظام مما يخلق صعوبة تمويله¹.

¹ - سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 11

المبحث الثالث: الإطار العام لأنظمة التأمين على الودائع البنكية

لا يعتبر وجود نظام التأمين على الودائع بحد ذاته كافياً لتعزيز الاستقرار المالي، كما لا تعتبر السلبات التي تتوافق مع هذه الأنظمة حتمية لا يمكن تجاوزها بل يعتمد مدى إسهام هذه الأنظمة في تحقيق الاستقرار على الشروط التي سيحققها النظام والبيئة إلي سينشأ فيها والاعتبارات الأساسية بتصميمه إضافة إلى آلية عمله.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تصميم أنظمة التأمين على الودائع وتجارب بعض الدول وكذلك سنعرض أهم مبادئ لإنشاء هذا النظام، وصولاً إلى شروط الأساسية لنجاحه.

المطلب الأول: تصميم أنظمة التأمين على الودائع البنكية:

عند تصميم أنظمة أو برامج لتأمين على الودائع البنكية وحتى تكون هذه الأنظمة فعالة وكفأه هناك معالم أو اعتبارات أساسية ينبغي مراعاتها وهي كالتالي:

الاعتبار الأول: إقامة هيكل وإطار صريح للضمان:

ويتم هذا من خلال السعي إلى تأسيس قاعدة هياكل تنظيمية قوية لتأمين الودائع تركز على ضرورة الانتقال من الأنظمة الضمنية إلى الصريحة بأن تعدى حدود الانطواء تحت ظل التصريحات العامة التي تصدرها السلطات أو التثبيت بممارسات سابقة لها في هذا المجال إذا تعلق الأمر بالمصارف التي تملكها الدولة أو المصارف التابعة للقطاع الخاص أحياناً.

إذ ينبغي تبني تشريعات لنظام تأمين ودائع ذات قوة إلزام قانونية وذات هياكل رسمية تحول لهذا النظام بشكل صريح صلاحية تأمين الودائع.¹

¹ - عبد الحليم فضلي، كمال رزقي، أنظمة التأمين على الودائع المصرفية بين تشجيع التهور المصرفي وضمان استقرار النظام المالي الواقع والتجربة والدروس المستفادة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة سعد دحلب البليدة، ص: 462

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الاعتبار الثاني: مراعاة بنية وخصائص الجهاز المصرفي:

تسمح القوانين المصرفية والمنافسة المصرفية المرتبطان بدرجة التحرر المالي بوجود هياكل مختلفة للأجهزة المصرفية ذات خصائص ومميزات متباينة فتتواجد المصارف الصغيرة إلى جانب المصارف الكبيرة، وتتعايش المصارف العمومية مع المصارف التابعة للقطاع الخاص، وتتاح للمصارف فرصة المساهمة في ملكية مشاريع أو شركات وبالمقابل يسمح لهذه الشركات الصناعية والتجمعات المالية بالمساهمة في ملكية رأسمال المصارف.

هذه البنى والخصائص المتباينة ينبغي مراعاتها عند تصميم أنظمة تأمين فعالة، حتى تضمن لهذه الأنظمة الكفاءة من جهة والعدالة من جهة أخرى في معاملة كل المصارف النشطة على الساحة المصرفية على قدم المساواة.

الاعتبار الثالث: تشخيص الجهاز المصرفي:

قبل البدء بالعمل بأنظمة تأمين الودائع ينبغي القيام بتشخيص عام للجهاز المصرفي ككل، ثم وضعية المصارف الراغبة أو الملزمة بالانضمام في هذه الأنظمة أو الهيئات، على أن يشمل هذا التشخيص من جهة مستوى رأسمال المتاح، إذ ينبغي إعادة رسملة المصارف قبل الانضمام إذا كانت قاعدة رأسمال المصارف غير كافية، ومن جهة أخرى نسبة ونوعية محافظة قروض هذه المصارف إذ ينبغي تطهير المحافظ.

الاعتبار الرابع: وضع إطار عمليتي لسير النظام:

ينبغي إيجاد أو بالأحرى بناء إطار عمل مناسب للنظام ليجعل منه نظاما قابلا للتنفيذ وتحديد الإجراءات المحاسبية وطرق مراجعة الحسابات وضبط عمليات تقييم القروض، بالإضافة إلى بيان قواعد الإفصاح والرقابة والشفافية بالشكل الذي يفرض الانضباط السوقي على الجهاز المصرفي بتمكين عملاء المصارف من حماية مصالحهم.¹

¹ - عبد الحليم فضيلي، كمال رزقي، مرجع سابق، ص 462 - 463،

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الاعتبار الخامس: تعزيز الاستقلالية وضمانها:

ينبغي للجهة أو الهيئة التي تتولى تأمين الودائع أن تتمتع بالاستقلالية من جهة عن المصرف المركزي ومن جهة أخرى عن التدخل السياسي، إلا أنه هذا لا يجب أن يبرر عدم التنسيق بالشكل الكافي بين هذه الأطراف في مجال نشر القواعد والتنظيمات وتنفيذها واتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة وإغلاق المصارف العسرة، لكنه لا يستلزم وجود نظام لتأمين القطاع الخاص كما هو الحال في عشرة (10) بلدان من بين 18 بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الاعتبار السادس: توفير التمويل الكافي:

إن نظام تأمين الودائع ينبغي أن يتوفر على الموارد المالية الكافية وبالقدر الذي يكسب ثقة الجمهور في النظام من جهة، ويحول دون مواجهة خطر إفسار النظام ذاته من جهة أخرى، هذه الموارد يمكن أن تتعدى مصادرها فقد يكون التمويل كاملاً، وكلها من طرف الحكومة سواء على شكل قروض تلتزم المصارف بتسديدها لاحقاً أو على شكل مساهمات نهائية، وقد يكون يمنح النظام صلاحية الاقتراض لتغطية احتياجاته المالية قد يقوم النظام على دفع المصارف رسمياً عند الإنشاء أو عند الانضمام، كما يمكن أن يعتمد التمويل على المشاركة في دفع المبلغ من المصارف التجارية والمصرف المركزي والخزينة العمومية.

الاعتبار السابع: تدريب الإطار الكفاءة:

أن يسير النظام وفعاليته يعتمد أيضاً على الإطار الكفاءة القادرة على إدارة النظام وضمان آدائه الجيد، لوضع النظام على المدار الصحيح، على أن تتم عملياته تكوين الإطار الجديدة وصلها والممارسة الخبرة.

الاعتبار الثامن: تنميط وتوحيد العمليات:

ينبغي التفكير في وضع أساليب الإدارة وتسيير نظام أو هيئة تأمين الودائع في الأوقات والأحوال العادية فمن المستحسن أن يعطي النظام جزءاً من المخاطر وأن يتحكم في مدى تعرضه لها مع تحويل جزء من المخاطر التي يتعرض لها، ويمكن لنظام أو هيئة تأمين الودائع التحكم في حجم المخاطرة من خلال العديد من الوسائل منها:¹

¹ - أسماء بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

- ملائمة الموارد المالية الطلب المتوقع عليها.
- اختبار المخاطر واختيار الأعضاء من النظام يقومون بها.
- اختيار من يقرر النظام استعداده للتأمين عليهم دون غيرهم.
- الحصول والنشر والإفصاح عن المعلومات التي تميز المخاطر المقبولة عن غيرها.
- تسعير المخاطر المؤمنة بعد التدقيق في دراستها.
- الحصول على الموارد المالية الإضافية أو الاحتياطية لتغطية فترات الأزمات الممتدة.

الاعتبار التاسع: التأكد بأن عمليات الرقابة على المصارف تتم بفعالية:

وان السلطة الرقابية تمتلك الأدوات والصلاحيات اللازمة للتدخل في الوقت المناسب لمعالجة أوضاع المصارف الضعيفة بالشكل المناسب، وأنها في وضع يمكنها من اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية المطلوبة في الوقت المناسب ودون تأخير،

الاعتبار العاشر: يتوفر أنظمة إفصاح فعالة مناسبة في الوقت المصرفي:

بما يوفر قدر مناسب من الانضباط في الأسواق المالية بشكل عام وفي النظام المصرفي خاصة¹.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في التأمين على الودائع البنكية:

عملت الكثير من الدول العالم على إنشاء أنظمة لحماية المودعين، وفي معظم الحالات كانت بعد أزمة مصرفية أو إفلاس مؤسسة مالية من الحجم الكبير تسبب في زعر المودعين والتي عادة ما يترجم من خلال التهافت على سحب الودائع من المصارف.

وفي هذا الإطار تعددت تجارب الدول سواء كانت ذات أنظمة مالية متطورة، وأخرى تعرف انتقالية.

¹ - أسماء بالعربي، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (التجربة الفيدرالية FDIC):

على أثر الانهيار الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الكساد الكبير (1929-1933) وتعتبر العديد من البنوك وإفلاسها بحيث تقص عددها من 25000 بنك إلى أقل من 15000 بنك، وإزاء هذا الفشل الأربع للبنوك تأسست في عام (1934) مؤسسة لضمان الودائع الفيدرالية (FDIC) التي تعتبر أقدم نظام للتأمين على الودائع في العالم وقد تم تطويره أكثر من مرة في ضوء الأزمات المصرفية التي عرفها النظام المصرفي الأمريكي.

ويدير النظام الفدرالي للتأمين على الودائع هيئة مستقلة تتألف من خمسة أعضاء (ممثّل عن السلطة النقدية، مدير مكتب النمو الاقتصادي وثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من طرف رئيس الدولة بعد موافقة الكونغرس الأمريكي) العهدة تدوم 6 سنوات.

ويتم تمويل صندوق التأمين على الودائع عن طريق أقساط سنوية دورية للبنوك والمؤسسات الادخارية الأعضاء في النظام ويصل حجم الودائع التي يتم تغطيتها إلى 100 ألف دولار.

كما يمنح قانون التأمين على الودائع الاتحادي الحق لمؤسسة FDIC في إنهاء أعمال المصارف ومؤسسات الودائع وذلك بعد إعطاءها إخطار رسمي وبعد عمل التحقيقات اللازمة إذ أثبتت تورطها في ممارسات مصرفية غير سلمية أو انتهاك القوانين المصرفية.

وتعمل مؤسسة FDIC كحارس قضائي لجميع البنوك المشتركة في النظام بناءً على تكاليف السلطات القضائية للقيام بدور المصرفي القضائي.

كما تقوم هذه المؤسسة بتوفير المعلومات للمودعين ونشر بيانات عن الموقف المالي لكل بنك بصورة دورية¹

¹ - بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 94-95.

الفرع الثاني: تجربة لبنان:

ظهرت فكرة إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في لبنان عام (1964) على اثر توقف ثلاث مصارف عن الدفع وهي البنك التجاري والبنك العقاري وبنك سوجكس، نظرا لها مشية مركز تلك البنوك في الجهاز المصرفي اللبناني لم ينفذ فكرة إنشاء مؤسسة تأمين الودائع آنذاك إلا أنه على اثر ظهور أزمة بنك انثرا في خريف عام (1966 م)، تم إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية في شهر أيار عام (1967م) (وهي مؤسسة حكومية مصرفية تمول اشترك سنوية إلزامية من المصارف والدولة مناصفة).

ويدير هذه المؤسسة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء أربعة منهم يمثلون المصارف وينتخبون من قبلها، وثلاثة يمثلون الدولة تعينهم الحكومة.

والضمان الذي توفره هذه المؤسسة لأصحاب الودائع المصرفية غايته تثبيت الثقة بالمصارف ويحسن الوضعين المالي والاجتماعي على أسس ثلاثة هي عدم تغطية الضمان قيمة الودائع المصرفية كاملة وعدم استحقاق الضمان إلا عند توقف المصرف عن الدفع، وتوزيع المخاطر على الجميع من المصارف ومودعين.

الفرع الثالث: تجربة الأردن

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الأردنية لكي يعزز شبكة الحماية المصرفية التي تضطلع وفي إطار تكامل مسؤولية الحفاظ على الاستقرار المالي حيث تساند وظيفة الضمان وظائف رئيسية أخرى، على رأسها رقابة البنك المركزي للبنوك ودور جمهور المودعين في متابعة أوضاع البنوك وبما يضمن تطوير الوساطة المالية للبنوك وزادة كفاءتها لدورها الهام في النمو الاقتصادي وتركز المؤسسة جهودها لتحقيق أهدافها ورؤيتها المستقبلية من خلال النقاط التالية:

- تنفيذ إدارة ضمان الودائع الصريح والمحدد سابقا وذلك بما يتماشى وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال¹.

¹ - فهد بن بجاد بن ملافخ العتيبي، تأمين الودائع المصرفية في الأنظمة العربية والأجنبية، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، مصر 2015، ص 257.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

- الاستمرار في نش ثقافة إدارة المخاطر ليتم تنفيذها من قبل المؤسسة في غدارة أعمالها وذلك بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في شبكة الحماية الوطنية المحلية.
- إيجاد وخلق سياسات خروج فعالة للبنوك المتعثرة، وذلك بتطوير منهجية رسمية للتعامل مع مشكلات التعثر وتعويض المودعين عن الخسارة الكلية أو الجزئية التي قد يتعرضون لها وذلك من خلال آلية دفع فورية وفعالة.

وتهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم وفقا لأحكام قانونية، وذلك تشجيعها للادخار وتعزيزا للثقة بالنظم المصرفي في المملكة وتدار هذه المؤسسة عن طريق مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني.

ويكون مبلغ الضمان مستحق للمودعين عندما يقرر البنك المركزي الاردني تصفية بنك ما خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم مطالبهم.

ومن أهم صور الرقابة التي تمارسها المؤسسة الاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك كالمركز الأردني، كما يمكن تشكلي فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي الأردني لتفتيش أي من البنوك بعد موافقة البنك المركزي الأردني على ذلك¹.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.

أوضحت الأبحاث التجريبية انه في الدول التي قامت بالفعل بإنشاء نظام لتأمين الودائع صريحة أو التي تعمل على إنشاء هذا النظام حاليا، أن هناك ستة مبادئ مشتركة للتصميم الجيد، لا يمكن إهمالها حتى بيئات مؤسساته قوية، فان ضعف تصميم نظام تأمين الودائع يمكن أن يزيد من هشاشة الوضع المالي ويقلل من الانضباط الذي تتلقاه البنوك والسيطرة والتحكم بهذه التأثيرات السلبية، ومن هذه المبادئ ما يلي:

¹ - فهد بن بجاد بن ملافخ العتيبي، مرجع سابق، ص: 261-260.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

المبدأ الأول: يجب أن يؤكد النظام على فعاليته وإدارته بطريقة سليمة:

ولإنجاز ذلك لابد أن يكون النظام مصمم وأن تتم إدارته بطريقة تفتح جمهور المودعين. وحمله الدين والبنوك المراسلة إن أموالهم في مأمن وبعيدة عن أي مخاطر. إن استمرار مخاطر مراقبة المصرف لها أهمية قصوى، خاصة عندما تتصف البيئة التي يعمل بها النظام بعدم وجود شفافية في المحاسبة وغياب كامل المسائل الحكومية

المبدأ الثاني: جعل العضوية في النظام تامين الودائع إلزامية:

ويؤدي هذا الأمر إلى الزيادة في حجم واتساع قاعدة التأمين، ويمنح المؤسسات القوية الاختيار من الخروج من هذه العضوية خاصة عندما يكون الصندوق في حاجة إلى رؤوس أموال جديدة أو في حاجة إلى تمويل إضافي.

المبدأ الثالث: جعل القطاعات العامة والخاصة تتحمل مع مسؤولية الإشراف على النظام:

تؤدي الشراكة الخاصة والعامة إلى تأسيس عمليات المراقبة والتوازن والتي تعمل في النهاية على تحسين أدائها الإداري¹.

المبدأ الرابع: الحد من قدرة النظام على تحويل الخسارة إلى دافعي الضرائب:

ويتعلق هذا المبدأ بأنه في حالة احتفاظ النظام بالأموال الكافية من عدمه فانه من الواضح أن تغطية خسائر أي بنك فإن هذه التغطية يتم الحصول عليها بشكل أساسي من الأموال المتوفرة لدى نظام تأمين الودائع والتي هي بالأساس اشتراكات كانت قد دفعت من قبل كافة البنوك، أما فيما يتعلق باللجوء إلى مساعدة دافعي الضرائب فان ذلك يجب أن يتم تحديده بشكل قانوني ومن خلال بنود قانوني تضمن أن يتم ذلك فقط في الظروف غير الطبيعية أو الاستثنائية ومن خلال القيام بإتباع إجراءات استثنائية².

¹ - محاسبة ملكية، محاسبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

² - رأفت على الأعرج، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

الفصل الأول: نظام التأمين على الودائع

المبدأ الخامس: ضرورة تسعير خدمات تأمين الودائع بشكل مناسب:

حيث أظهرت دراسات وأبحاث أن هناك طرقاً مختلفة لتسعير تأمين الودائع بشكل دقيق ومثالي.

المبدأ السادس: يقوم على أن نظام تأمين الودائع يجب أن يشترك في اتخاذ القرارات حول توقيت وكيفية حل مشكلات الإفلاس المصرفي:

وذلك لأن نظام التأمين مسؤول عن تعويض المودعين في حال إفلاس البنوك، كما أن نظام تأمين الودائع بعد أكثر كفاءة من المحاكم باعتبار أن مسؤولي البنك، أكثر فهماً لطبيعة المخاطر المصرفية وكيفية معالجتها¹.

المطلب الرابع: الشروط الأساسية لنجاح نظام التأمين على الودائع البنكية:

حتى يكون نظام ضمان الودائع على درجة كبيرة من الكفاءة والنجاح يجب أن يحقق مجموعة من الشروط وأهمها:

- نظام التأمين على الودائع يجب أن يحسن من المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة بالإضافة إلى ضرورة أن يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي.
- نظام التأمين على الودائع يجب أن يحول دون حدوث حالات إفلاس كثيرة للمصارف.
- نظام التأمين على الودائع يجب أن تقلل قدر المستطاع من التشوّهات الاقتصادية الموجودة في الدولة.
- نظام التأمين على الودائع يجب ألا يتقاضى دعم مالي من الجهاز المصرفي بمعنى أن يتقاضى الأقساط التي تخص الاشتراكات فقط.
- نظام يجب أن يتمتع بتنظيم ورقابة يقيضن.
- نظام التأمين على الودائع يجب أن يلقي عن كامل صغار المودعين ثقل متابعة ومراقبة مصارفهم.
- يجب اختيار المؤسسات المالية الجديرة بالانتساب إلى النظام.
- النظام يجب أن يحدد طبيعة الحسابات والمودعين المؤمنين وكذا سقف التعويض.
- النظام يجب أن يعتمد على أنظمة محاسبة متينة لتقدير المخاطر والخسائر².

¹ - رأفت على الأعرج، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

² - أسماء بالعربي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

خلاصة الفصل:

يتركز اهتمام كل مصرف في العالم اليوم بالدرجة الأولى على إيجاد طرق وأساليب لمواجهة كل المخاطر التي تتعرض لها عند ممارستها للعمل المصرفي، وبناءاً على ذلك فانه من الطبيعي ان تسعى وتلجأ لإيجاد طرق لتأمين ودائعها وضمان ثقة المودعين فيها، ومن اجل تأمين هذه الودائع والحفاظ عليها تعتمد المصارف أنظمة لتأمين الودائع التي تهدف بشكل كبير إلى حماية صغار المودعين وكذا المساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي.

تختلف أنظمة تأمين الودائع من حيث أنواعها من دولة إلى أخرى، ويتوقف قيام هذه الأنظمة بدورها بشكل فعال على توفرها على عدد من الشروط الأساسية لنجاحها وذلك لاعتبار أنها لا تخلو من وجود بعض الآثار سواء ايجابية كانت أو سلبية والتي يمكن تجاوزها، بالرغم من وجود آثار سلبية لأنظمة التأمين على الودائع إلى أنه هناك العديد من الدول خاضت تجارب لهذه الأنظمة.

الفصل الثاني

نظام التأمين على الودائع البنكية في
الجزائر

تمهيد:

يشهد القطاع المصرفي والمالي في الآونة الأخيرة تعدد الأزمات المالية والمصرفية مما أثر على استقرار القطاع المصرفي، ومن أجل تفادي الأخطار المتكررة عجلت دول العالم بالبحث عن طرق لتأمين المودعين، لذا سنعرض من خلال هذا الفصل نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر وذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

- ❖ المبحث الأول: واقع نظام تأمين الودائع البنكية في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: دراسة حالة النظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر.
- ❖ المبحث الثالث: تقييم نظام لتأمين على الودائع البنكية في البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الأول: واقع نظام تأمين الودائع البنكية في الجزائر

ارتبط ظهور أنظمة التأمين على الودائع في العديد من الدول بوقوع أزمة مصرفية أو إفلاس مؤسسة مالية من الحجم الكبير تتسبب في حالة خوف أو ذعر وسط المودعين، والتي عادة ما تترجم من شكل تهافت هؤلاء المودعين على سحب ودائعهم من المصارف نتيجة تزعزع ثقتهم في المصاريف، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم نظام التأمين على الودائع في الجزائر ثم معرفة بدايات تأسيس هذا النظام في الجزائر ثم التطرق إلى دوافع إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

أعطى المشرع الجزائري مفهوم لنظام التأمين على الودائع وهذا حسب ما جاء في المادة (03) من النظام رقم 03-04 المؤرخ في عام (1425هـ) الموافق ل (04 مارس 2004) يتعلق بالنظام ضمان الودائع المصرفية " نظام حماية الودائع المصرفية هو نظام يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد"¹.

ويقصد بالودائع والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد حسب المادة 04 ومن النظام "هي كل دائن ناجم عن الأموال المتبقية في حساب أموال متواجدة في وضعية انتقالية ناتجة عن عمليا مصرفية عادية ينبغي استردادها، طبق لشروط القانونية والتعاقدية المطبقة، لاسيما في مجال المقاصة"².

¹ - المادة 03 من النظام رقم 03-04 المؤرخ في 12 محرم من عام 1425 هجري الموافق ل(04 مارس 2004) المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر 13 ربيع الثاني عام 1425 هجري الموافق ل 2 جوان 2004، ص: 22.

² - المادة 04، من النظام رقم 03-04، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع نفسه، ص: 20.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

الفرع الثاني: تأسيس نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

أولاً: نظام تأمين على الودائع سنة 1990.

تم وضع هذا النظام كنتيجة حتمية لانتتاح القطاع المصرفي الجزائري الذي اقره قانون 90-10 حيث سمح بإنشاء المصارف الخاصة الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى أن آليات اقتصاد السوق تعطي إمكانية خروج كل المصارف الضعيفة غير القادرة على المنافسة، وفيما يتعلق بنظام التأمين على الودائع أكدت المادة 170 من قانون 90-10 على ما يلي:

- ضرورة تبني نظام ضمان الودائع في شكل شركة مساهمة ضمان الودائع المصرفية.
- تفرض على المصارف وفروع المصارف الأجنبية أن تكتتب في رأس المال شركة مساهمة ضمان الودائع المصرفية بالعملية الوطني وجوبا.
- يخول للمصرف المركزي الاضطلاع بدور المؤسس الوحيد لهذه الشركة دون ان يكتب اسمها في رأسمالها، وفضلا عن الأسهم التي نحوزها المصارف المنخرطة يلزم على كل مصرف دفع منحة ضمان سنوية قدرها (2%) على الأكثر من مبلغ ودائعه بالعملة الوطنية.
- يحدد مجلس النقد والقرض نسبة منحة الضمان السنوية وذلك بحكم صلاحيته في هذا المجال.
- يعتبر ضمان الودائع ضمان ذو مصلحة عمومية، وذلك فإن الخزينة تدفع علاوة إلى شركات ضمان الودائع، يكون مبلغها مساويا بالمبلغ المنحة المدفوعة من قبل مجمل المصارف.

ثانياً: نظام التأمين إلى الودائع سنة 1997.

أصدر المشرع الجزائري سنة 1997 النظام رقم 79-04 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1997 الذي يهدف أساسا إلى إبراز السمات الأساسية لنظام ضمان الودائع الذي أكد مرة أخرى على أهمية وجود، ولعل من الأسباب التي أدت إلى تبنيه مرة أخرى نذكر ما يلي¹:

¹ - أسماء بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

- استجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية وكذا مؤسسات الرقابة بضرورة تطوير آليات الإشراف والرقابة على المصارف من أجل فرض الانضباط لمصرفي وتوفير عوامل خلق مناخ تنافسي سليم.
- تقليص التكاليف التي تنقل كاهل ميزانية الدولة من إجراء إفلاس أحد المصارف في الجهاز المصرفي.
- ترقية الادخار عن طريق زيادة ثقة المودعين بواسطة ضمان استرداد الأموال المودعة¹.

طبع نظام رقم 97-04 المتعلق بنظام تأمين ودائع المصارف تطور ملحوظ من خلال التعمق نوعا ما في تحديد السمات الرئيسية لنظام الضمان، حيث نلخص أهم ما جاء فيه في نقاط:

- يجب على البنوك أن تكتب في رأسمال شركة ضمان الودائع المصرفية الذي يوزع بينها بحصص متساوية.
- تسهر البنوك على المحافظة على هذه المساواة حتى في حالة تعديل رأس المال التي تقرره قانونا الجمعية العامة للمساهمين وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول².
- يلزم كل بنك أن يدفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية علاوة سنوية تحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام.
- يحدد مجلس النقد والقرض سنويا نسبة هذا العلاوة في حدود (2%) على الأكثر، يخول ضمان الودائع المصرفية بحكم طابع المصرف العمومية الذي يميزه الحق في علاوة تدفعها الخزينة العمومية لشركة ضمان الودائع، تعادل مبلغها مبلغ العلاوة المدفوعة من قبل مجمل البنوك، ويجب أن تحرص شركة الضمان الودائع على تحصيل العلاوات المستحقة لصالحها فتحقق من توظيف مواردها في أصول مضمونة³.
- يحدد الحد الأقصى لتعويض الممنوح لكل مودع بستة مئة ألف (600000) دينار جزائري، ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع العملة الصعبة المعينة⁴.
- يطبق سقف التعويض على الرصيد بين المبلغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على صاحب الوديعة⁵.

¹-أسماء بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 81/82.

²- المادة 07 نظام رقم 97-04 المؤرخ في 02 رمضان 1418، الموافق ل 31 ديسمبر سنة 1997، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، تاريخ الاطلاع 29 مارس 2022، على الساعة 8:00، ص، 13، Algeria. dz، bank .of <https://www>

³- المادة 08 من النظام 97-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع نفسه، ص 13.

⁴- المادة 09 من النظام 97-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع نفسه، ص:13.

⁵- المادة 10 من النظام 97-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:13.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

- لا يمكن استخدام ضمان الودائع إلا في حالة توقف بنك عن الدفع¹.

لم يلق نظام تأمين الودائع الدعم والمساندة الفعلية بسبب عدم وجود مصارف تجارية خاصة وطنية أو أجنبية ماعدا المصارف العمومية التي ودائعها محمية من طرف الدولة، حيث تم إنشاء مصرف البركة وهو مصرف يخضع لمعايير الشريعة الإسلامية ويونيون بنك والمصرف المختلط اللذان يعتبران من مصارف الأعمال².

ثالثا: نظام تأمين على الودائع سنة 2003.

طبق نظام تأمين الودائع المقنن إلا في سنة 2003 بصور الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض إذا أنشئت شركة ضمان الودائع بموجب (المادة 118) والتي جاءت كنتيجة لإفلاس بنك الخليفة.

وعلاوة على الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض صدر النظام 03-04 في 12 محرم 1425 هجرية الموافق لـ 04 مارس 2003، والمتعلق بنظام ضمان الودائع والذي يعتبر لا غيا للنظام 04-97 المتعلق بنفس الأمر، وبموجب القانون يلزم كل البنوك التجارية فروع البنوك الأجنبية التي تنخرط في النظام للشروط المنصوص عليها أما فيما يخص البنوك الإسلامية فليست مجبرة على الانخراط وبناء عليه كل البنوك العاملة في الجزائر منتسبة إلى نظام عدا بنك البركة³.

¹ - المادة 14 بين نظام 04-97 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² - أسماء بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص، 83.

³ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

المطلب الثاني: الودائع البنكية المضمونة والمستثناة في نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر ودوافع إنشائه

حدد النظام 03.04 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية وعاء التعويض أي الودائع المضمونة وتلك المستثناة من التعويض سنعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: الودائع البنكية المضمونة

يسهر نظام ضمان الودائع البنكية على تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد ويقصد بهذه الأخيرة حسب المادة 4 من النظام 03.04 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية " كل رصيد دائن ناجم عن الأموال المتبقية في حساب أو أموال متواجدة في وضعية انتقالية ناتجة عن عمليات مصرفية عادية ينبغي استردادها، طبقا للشروط القانونية والتعاقدية المطبقة لاسيما في مجال المقاصة" وتدرج ضمن هذا التعريف ودائع الضمان عندما تصبح مستحقة والودائع المرتبطة بالعمليات على السندات باستثناء الأموال المنصوص عليها في المادة 73 من الأمر 11.03 المتعلق بالنقد والقرض، والمبالغ المستحقة الدفع التي تمثل سندات الصندوق ووسائل الدفع الأخرى التي تصدرها البنوك.

كما نشير إلى التناقض الموجود بين قانون النقد والقرض 1090 والنظام 04.97 المتعلق بنظام تأمين الودائع البنكية، إذ أن الأول نص على " أن تكون الودائع بالعملة الوطنية وحدها المضمونة" وهذا ما يدل على أن كل الودائع بالعملات الأجنبية تخرج من مجال التعويض، في حين أن الثاني نص في مادته الـ 17 على أن " التعويض يتم بالعملة الوطنية، ويتم تحويل الودائع بالعملة الصعبة إلى الوطنية..." إلا ما تم تأكيده بالأمر 11.03 المتعلق بالنقد والقرض والنظام 03.04 المتعلق بنظام ضمان الودائع أن الودائع بالعملة الأجنبية غير مستثناة إذ تحول إلى العملة الوطنية.¹

¹ - مداح مغنية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

الفرع الثاني: الودائع البنكية المستثناة

تستثنى من التعويض الودائع التالية:

- . المبالغ المقدمة إلى المؤسسات المالية أو تلك التي تستلفها البنوك فيما بينها.
- . الأموال المتلقاة أو المبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الأقل 5% من رأس المال ولأعضاء مجلس الإدارة وللمسيرين ولمحافظي الحسابات.
- . ودائع الموظفين المساهمين.
- . عناصر الخصوم المتضمنة في تعريف الأموال الخاصة حسب مفهوم أحكام النظام رقم 09.91 المؤرخ في 14 أوت 1991 المعدل والمتمم والذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.
- . الودائع غير الاسمية من غير المبالغ المستحقة الدفع الممثلة لوسائل الدفع التي تصدرها البنوك.
- . الودائع بالعملة الصعبة المعاد بيعها لبنك الجزائر.
- . ودائع التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد.
- . ودائع الدول والإيرادات.
- . الودائع الناجمة عن عمليات أصدر فيها حكم جزائي نهائي في حق المودع.
- . الودائع التي تحصل فيها المودع، بصفة فردية على شروط معدلات فوائد امتيازيه ساهمت في تدهور الوضعية المالية للبنك.
- . ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.¹

¹. مداح مغنية، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

. الودائع الاستثمارية للبنوك المرخص لها بممارسة هذه العمليات.

. ودائع الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع.¹

المطلب الثالث: دوافع إنشاء نظام تأمين على الودائع البنكية في الجزائر.

إن نشاء نظام التأمين على الدوافع في الجزائر لا يخرج عن السياق العام الذي أنشأت على أثره كثيرا من أنظمة التأمين على الودائع في العالم وعموما يمكن إرجاع هذه العوامل في الجزائر إلى:

ظهور ما يسمى بأزمة بنك الخليفة مع مطلع 2003، وإعلان إفلاسه وما تسبب فيه من ضياع الأموال وحقوق المودعين، وضياع للمال العام، حيث تشير بعض التقديرات إلى تحمل خزينة الدولة حوالي 1.5 مليار دولار.

1. نتيجة لإفلاس هذا البنك نتيجة للظروف السابقة حدثت أزمة ثقة في القطاع المصرفي الخاص وهذا بعد الفضائح التي أصبحت تظهر وتكشف التعاملات المشبوهة التي تتم في البنوك الخاصة وعلى أثر ذلك انفجرت فضيحة البنك الصناعي والتجاري والذي تم إعلانه عن إفلاسه هو أيضا.

2. رغبة السلطات العمومية وعلى رأسها السلطة النقدية في فرض القواعد الأكثر صرامة على البنوك بهدف ضمان استقرار النظام المصرفي.

3. يأتي إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر استعداد الجزائر للاستحقاقات القادمة للجزائر وتهيئة الظروف للمنظومة المصرفية لتشجيع مواجهة المنافسة خاصة أن الجزائر على وشك الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي المصادقة على اتفاقية تحرير الخدمات المالية، ضف إلى ذلك دخول اتفاقية الأورو جزائرية حيز التطبيق سبتمبر 2005.

4. يأتي إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر استجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية بضرورة تطوير آليات الإشراف والرقابة على البنوك من أجل فرض الانضباط السوقي وتوفير عوامل خلق المناخ التنافسي السليم وبيئة مصرفية سليمة.²

¹ . بن قراش كلثوم، آليات حماية الودائع المصرفية في التشريع الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري، المجلد 07، العدد 02، جامعة

جبالتي لباس، سيدي بلعباس، ص 349.

² - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، ص 77-78.

المبحث الثاني: دراسة حالة نظام الودائع البنكية في الجزائر.

لقد تم الإشارة إلى نظام الودائع البنكية لأول مرة في الجزائر من خلال القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ثم وضعت قواعده الأساسية بموجب النظام رقم 97-04 (الملغى) وفي إعقاب أزميتي بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري برزت إلى أهمية والحاجة إلى وجوده وهو ما جاء به الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض ليتم تجسيده على أرض الواقع مكتمل المعالم بموجب النظام رقم 04-03 المتعلق بضمان الوديعة المصرفية، الذي يتمثل في تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد.

وسنطرح في هذا المبحث أهم معالم نظام التأمين الودائع البنكية في الجزائر، وكذلك نظام تعويض المودعين.

المطلب الأول: أهم معالم نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر:

يمكن توضيح أهم المعالم نظام التأمين على لودائع البنكية في الجزائر من خلال المعايير التالية:

أولاً: الشكل القانوني للنظام:

يجب على البنوك وفروع البنوك الأجنبية، التي تدعي في صلب النص "البنوك"، أن تتحوط طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذا النظام إلى نظام ضمان الودائع البنكية¹، ويتم تسيير الصندوق ضمان الودائع المصرفية من طرف شركة المساهمة المسماة "شركة ضمان الودائع المصرفية" ومؤخراً تم تغيير تسميتها من طرف مجلس النقد والقرض من خلال دورته المنعقدة 30 أفريل 2018 عبر اصدر النظام رقم 01-01 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المذكور سابقاً إلى "صندوق ضمان الودائع المصرفية" التي يجب على المصارف أن تكتتب في رأسمالها الذي يوزع بينها بحصص متساوية².

¹ - المادة 02 من النظام 04-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية المرخ في 04 مارس 2004، الجريد الرسمية الجزائرية، سنة: 1441، العدد 35، ص: 22.

² - المادة 06 من النظام 04-03 المتعلق بنظام ضما الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

حيث ترجع نشأتها الى شهر ماي سنة 2003 من طرف بنك الجزائر بصفته عضوا مؤسسا (بموجب القانون) والبنوك هم المساهمين الوحيدين، ففي تاريخ انشاء هذه الشركة قامت المصارف الاثني والعشرون (22) التي تمارس نشاطها في الجزائر والمعتمدة بصفة قانونية باكتتاب وتحرير رأسمال الشركة في حدود 10.000.000 دج لكل بنك ي رأسمال إجمالي قدره 220.000.000 دج¹.

ثانيا: تمويل النظام:

يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع لمصرفية بالعملة الوطنية²، بحيث يلزم كل بنك أن يفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية علاوة سنوية تحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة ب تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة ويحدد مجلس النقد والقروض سنويا سنة هذه العلاوة في حدود واحد بالمائة (1%) على الأكثر³.

ثالثا: حدود التغطية:

حدد الحد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع بستمائة ألف دينار جزائري 600.000 دج ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة⁴ بحيث تعتبر ودائع شخص ما لدى نفس البنك وديعة واحدة حتى إن كانت بعملات مختلفة⁵ ويطبق سقف هذا التعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على صاحب الوديعة⁶.

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره ص: 79-80.

² - المادة 118 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقروض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، 1441.

³ - المادة 7 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره ص: 23.

⁴ - المادة 08 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

⁵ - المادة 118 من الامر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقروض، مرجع سبق ذكره.

⁶ - المادة 9 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

وتجد الإشارة إلى أنه تم تعديل تركيبة الودائع القابلة للاسترداد ورفع حد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع إلى مليوني دينار جزائري 2.000.000 دج من خلال المواد 02 و 05 على التوالي من النظام رقم 01-18 المعدل والمتم للنظام رقم 03-04 المذكور سابقا والذي يهدف إلى:

- حماية المودع في إطار نظام مصرفي سليم وربحي.
- تحفيز الادخار في إطار شمول مالي واسع قائم على قواعد الأمن والثقة، وذلك أن الإجراء يعتبر في صالح صغار المودعين وغير مستقطب للكبار منهم.
- تكييف مستوى هذا الضمان مع الممارسات السائدة في منطقة الشرق لوسط وشمال إفريقي، وتسجيله في إطار مقارنة تتمثل في مراقبة المعايير الواجب تطبيقها في هذا المجال بشكل تدريجي، لاسيما مصداقية نظام تغطية التعويض.
- تقوية قدرات الجهاز المصرفي الوطني التي استنزفت خلال الأربع الأخيرة أثر الأزمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار البترول، وذلك لعدة اعتبارات وتفسيرات منها إن الجهاز المصرفي في مرسل وربعي¹.

رابعا: نطاق عمل النظام:

لا يمكن استخدام نظام ضمان الودائع المصرفية إلا في حالة توقف لبنك عن الدفع²، يتم التعويض بالعملة الوطنية³

المطلب الثاني: نظام تعويض المودعين:

لنظام التأمين على الودائع في الجزائر كغيره من الأنظمة المعمول بها في الدول الأخرى دور وقائي وكذا علاجي من أجل تفادي سقوط البنك أو المؤسسة المالية في شبكة الإفلاس، إلا أن شركات ضمان الودائع المصرفية لم تكن مخولة لإنقاذ البنك، وإنما تتدخل من أجل حماية أموال المودعين الصغار، وتعوض قيمة الوديعة بما تقرره النصوص والقوانين التشريعية المحددة من جهات مختصة، إذا سوف نعرض كيفية تسيير

¹ - مجابة ملكية، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 80 - 81.

² - المادة 13 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

³ - المادة 16 من النظام 03-04 المتعلق بنظام الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

صندوق ضمان الودائع المصرفية وكذا تحديد الودائع محل التعويض وإجراءات التعويض على الودائع بالإضافة إلى موارده التي يعتمد عليها، وأيضا اثر نظام التأمين على الودائع على تطور حجم الودائع المصرفية.

الفرع الأول: تسيير صندوق أموال المودعين.

خولت مهمة صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى شركة مهمة صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى شركة ضمان الودائع المصرفية وهي الشركة مساهمة تلتزم البنوك اكتساب حصص متساوية في رأسمالها وإذا حدث أن تعرض بنك متساهم للتصفية وشرع في إجراءات تعويض المودعين فانه وبعد الانتهاء من هذه الإجراءات يخفض رأسمال شركة ضمان الودائع المصرفية بمقدار رأسمال البنك المصرفي، حيث ستعتبر حقوقه في رأسمال الشركة من نصيب صندوق ضمان الودائع المصرفية ويتم دفعها لحسابه، وهذا ما جاء به النظام 04-03 المتعلق بنظام الودائع المصرفية¹.

لقد تأسست شركة ضمان الودائع المصرفية من طرف بنك الجزائر بصفته المؤسسة الوحيدة حيث حدد رأسمالها ب 200.000.000 دج موزعة بصفة متساوية والملاحظ أن إنشاء هذه الشركة بقرار من طرف بنك الجزائر عام 2003 ليؤكد على ضرورة اعتماد هذا النظام خصوصا بعد سلسلة الفضائح الآلية التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري خصوصا فضيحة بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري، أي أنشأت الشركة بعد 13 سنة من الإشارة إليها لأول مرة في قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وهنا قام البنك الجزائري تأثروا بإفلاس هذين البنكين الخاصين باعتباره بنك الحكومة، وهنا تصرف بمنطق الاقتصادي الاشتراكي أين ينفذ البنك المركزي أوامر التمويل وتغطية خسائر البنوك طبقا للقرارات السياسية التي تهتم أكثر بالحفاظ على الواجهة السياسية دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المصرفية التي تحكم بتدخل البنوك المركزية وتقسم هذه التغطية على أنها تدخل في إطار تخصصه وانه هو المسؤول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي والحفاظ على أموال الجمهور وهو بذلك يخدم المصلحة العامة².

¹ - المادة 6 من النظام 04-03 التعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

كما يجب أن تسهر على الشركة ضمان الودائع المصرفية المكلفة يعمل هذا الصندوق أن تسهر على تحصيل العلاوات التي يجب إن يدفعها لصندوق ضمان الودائع المصرفية والتحقق من أن هذه الموارد تم توظيفها في أصول مضمونة، حيث قدرت نسبة هذه العلاوة 1% على أكثر من مبلغ الوديعة.

الفرع الثاني: موارد نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر:

يعتبر نظام تأمين الودائع البنكية نظاما بعلاوات سنوية حيث يلزم كل بنك أن يدفع إلى شركة الضمان علاوة ويحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام¹. ومن بين مصادر تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية ما يلي:

أولاً: رأس المال الاجتماعي:

يحدد رأس المال الاجتماعي لشركة ضمان الودائع المصرفية ب 210.000.000 دج مقسم إلى 210 سهم بقيمة اسمية قدرها 1.000.000 دج السهم الواحد مرقمة من 01 إلى 210 مكتتبية محررة وموزعة بين المساهمين بنسب متساوية وهو يخضع إلى:

1. رفع رأس المال: يلتزم كل بنك جديد معتمد في الجزائر المساهمة في شركة ضمان الودائع البنكية وإضافة أسهم كلما انضم إلى شركة عضو، فانه يكتشف بنفس الشروط وبنفس الأسهم التي تم تحريرها من طرف باقي المساهمين، ويتم تقرير الزيادة في رأس المال عن اعتماد كل بنك جديد من طرف مجلس الإدارة الذي سيلم تفويض لذلك، ويعرض هذا القرار للجمعية العامة المنعقدة في هذه الشكل من اجل اعتماد رفع رأس المال.

2. خفض رأس المال: يمكن للجمعية العامة الاستثنائية أن تقرر تخفيض رأس المال الاجتماعي لأي سبب كان وبأي طريقة كانت ويتم تخفيض رأس المال الاجتماعي طبقا الأشكال القانونية المقررة، ويمكن حدوثها نتيجة عن تصفية بنك مساهم وتخصم قيمة أسهم هذا البنك من رأس مال الشركة².

¹ - المادة 7 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² . نايت جودي مناد، النظام القانوني لضمان الودائع المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قسم قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2007، ص 86-87.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

وتتص المادة 6 فقرة 4 من نظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية على أن " ينجز بحكم القانون عن الشروع في تصفية بنك مساهم والانطلاق في إجراءات تعويض المودعين، وهذا عقب انتهاء عملية تعويض المودعين، تخفيض رأس مال شركة ضمان الودائع المصرفية بالنسبة لحصة رأس المال البنك الذي يخصصه الإجراء، وتعتبر حقوقه في رأس مال الشركة من نصيب صندوق الودائع المصرفية، ويتم دفعها لحسابه"¹.

ثانيا. منحة الضمان:

تحدد منحة أو علاوة الضمان في قواعده العامة يخضع إلى نظامين يتمثل الأول في التحديد الجزافي لقيمة منحة الضمان في هذه العملية يعتمد عموما على ساب نسبي لحجم الودائع مثلا 1% من حجم الودائع المتلقاة وهو النظام لمعمول به في ضمان الودائع المصرفية بالجزائر، أما الثاني فهو تحديد العلاوة يكون إلى حد كبير فمنحة الضمان هي القسمة التي تلزم بها البنوك الجزائرية والتي يجب ان تدفعها بشكل دور في كل سنة على سبيل التأمين على الودائع المتلقاة ولد تم تحديد هذه المنحة والتي تم احتسابها ابتداء من عام 2000 على الرغم من أن شركة ضمان الودائع المصرفية تأسست عام 2003².

كما تنص المادة 118 الفقرة 3 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على انه "يحدد المجلس كل سنة علاوة 1% ويحدد مبلغ الضمان الأقصى الممنوح إياه كل مودع"³.

ثالثا. الأرباح:

يتكون الربح الصافي السنوي من الناتج الصافي السنوي للسنة المالية تنقص منه المصاريف العامة وكل التكاليف الأخرى، وكذلك كل الاستهلاك وكل أشكال الرصيد المقبولة قانونا، ويمكن للجمعية العامة أن تقرر تخصيص الربح متى كان ذلك ممكنا، كما يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يقترض مبالغ عن طريق فتح القروض ضمن جميع الشروط الملائمة⁴.

¹ - المادة 6 النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23

² - مجادية مليكة، مجابة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

³ . المادة 118 من الامر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق.

⁴ - تايت جودي مناد، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

الفرع الثالث: تحديد الودائع محل التعويض:

حسب النظام رقم 04-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية حدد الودائع المستحقة للدفع أو التعويض بحيث تنص المادة 04 الفقرة 02 على أن "ودائع الضمان عندما تصبح مستحقة والودائع المرتبطة بالعمليات على السندات والمبالغ المستحقة التي تمثل سندات الصندوق ووسائل الدفع الأخرى التي يصدرها البنوك¹، إلا أن النظام استثنى بعض الودائع غير قابلة للاسترداد وهذا حسب المادة 05 من النظام المتعلق 04-03 على أنه لا تعتبر ودائع مبالغ أخرى شبيهة بودائع الاسترداد لاسيما:

- المبالغ المقدمة إلى المؤسسات المالية أو تلك التي تستغلها البنوك فيما بينهما.
- الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائد لمساهمين يملكون على الأقل 5% من رأسمال كذا أعضاء مجلس الإدارة والمسيرين ومحافظي الحسابات.
- ودائع الموظفين المساهمين.
- عناصر الخصوم المتضمنة في تعريف الأموال الخاصة حسب مفهوم أحكام النظام رقم 91-03 المؤرخ 04 صفر عام 1412 هـ الموافق ل 14 أوت 1991 المعدل والمتمم.
- الودائع غير اسمية من غير المبالغ المستحقة الدفع الممثلة لوسائل الدفع التي تصدرها البنوك.
- الودائع بالعملة الصعبة المعاد بيعها لبنك الجزائر.
- ودائع التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد.
- ودائع الدول والإدارات.
- ودائع الناجمة عن عمليات أصدر فيها حكم جزائي نهائي في حق المودع.
- الودائع التي تحصل فيها المودع بصفة فردية على شروط معدلات فوائد امتيازيه ساهمت في تدهور الوضعية المالية للبنك.
- ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة².

¹ - المادة 04 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:22.

² - المادة 5 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:22-23.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

- إضافة إلى ذلك تعفي البنوك المنتمية للهيئات المركزية التي تضمن السيولة وملاءة كل من البنوك الفرعية والتي تلزمها بتقديم المعلومات للمودعين¹.

الفرع الرابع: إجراءات التعويض على الودائع:

تقدم البنوك للمودعين ولكل شخص يقدم لها طلب هذا الشأن، كل المعلومات المفيدة الخاصة بنظام الودائع المصرفية، لاسيما لمبالغ ونطاق التغطية ولإجراءات التي يجب القيام بها للاستفادة من تعويض من شركة ضمان الودائع المصرفية².

تبدأ هذه الإجراءات بعد أن تقوم اللجنة المصرفية بتصريح بعدم توفير الودائع في أجل أقصاه 21 يوما بعد أن تكون قد أثبتت للمرة الأولى بأن البنك لم يدفع وديعة لأسباب معينة قد يرتبط بالوضعية المالية، ثم تقوم اللجنة المصرفية بإشعار شركة ضمان الودائع المصرفية بمعاينة عدم توفر الدفع³، ثم يعلم البنك فورا وبواسطة رسالة مسجلة كل من المودعين بعدم توفر ودائعهم كل من المودعين بعدم توفر ودائعهم ويبين البنك لكل مودع الإجراءات التي يجب أن يقوم بها والمستندات الإثباتية التي يجب أن يقدمها إلى شركة ضمان الودائع المصرفية للاستفادة من تعويض صندوق ضمان الودائع لمصرفية⁴ تراجع شركة ضمان الودائع المصرفية المسؤولة على تسيير صندوق ضمان الودائع المصرفية مستحقات المودعين المدرجة ضمن فئة الودائع غير المتوفرة وتدفعها في أجل أقصاه ستة أشهر (06) أشهر ابتداء من التاريخ الذي صرحت فيه اللجنة المصرفية بعدم توفر الودائع أو في غياب ذلك اعتبارا من تاريخ حكم المحكمة المختصة إقليميا التي تحكم بالتسوية القضائية أو بإفلاس البنك⁵.

¹ - المادة 19 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية مرجع سبق ذكره، ص:24.

² - المادة 18 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:24.

³ - المادة 13 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:24.

⁴ - المادة 14 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:24.

⁵ - المادة 15 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:24.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

وأيضاً يقوم بتحديد المستفيدين من التعويض حسب ما تنص عليه المادة 10 من النظام 03-04 على أنه "يتم التعويض لفائدة صاحب لوديعة" أي أن صاحب الوديعة هو الذي يستفيد من الضمان وبالتالي فهو الذي له الحق في الحصول على التعويض¹.

أما إذا لم يكن المودع صاحب الحق في المبالغ المودعة في الحساب فإن صاحب الحق هو الذي يستفيد من الضمان بشرط أن يكون قديم التعرف على هويته أو يمكن الاطلاع على هويته قبل معاينة عدم توفر الودائع، وفي حالة تعدد ذوي الحقوق يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الحصة العائدة لكل واحد منهم وفق لأحكام القانونية وكذا تلك الأحكام التي تنظم تسيير المبالغ المودعة².

كما تنص المادة 09 من النظام 03-04 على أنه يطابق سقف التعويض المنصوص عليه في المادة 08 أنه يحدد الحد الأقصى للتعويض الممنوع لكل مودع ب 600.000 دج وهذا السقف على مجموع ودائعهم نفس المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع والعملة المعنية، ويطلق هذا السقف على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة القروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على صاحب الوديعة، وإذا تجاوز مجموع المبالغ المستحقة على المودع مجموع وديعة يبقى المودع مديناً بالرصيد وفقاً للشرط التي ينص عليها التشريع الساري المفعول، وإذا تجاوز مبلغ الوديعة الوحيدة مجموع القروض والمبالغ الأخرى الشبيهة والمستحقة للبنك على المودع يتم تعويضه في حدود السقف المذكور سابقاً³.

كما يتم التعويض بالعملية الوطنية التي يتم تحويل الودائع بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بالسعر المعمول به في التاريخ الذي أعلنت فيه اللجنة المصرفية عن عدم توفر الودائع أو غياب ذلك لتاريخ حكم المحكمة المختصة إقليمياً التي تحكم بالتسوية القضائية أو بالإفلاس البنك⁴.

¹ - المادة 10 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² - المادة 12 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

³ - المادة 8/9 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

⁴ - المادة 16 من النظام 03-04 المتعلق بنظام الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

كما يجب على البنوك أن توفى بالتزاماتها لاسيما فيما يتعلق بدفع العلاوات، وتعلم شركة ضمان الودائع المصرفية اللجنة المصرفية بأي إخلال بهذه الالتزامات من طرف البنوك، كما تقدم لها كل المعلومات التي تساعد على تقدير الإخلال الذي يتم الإبلاغ عنه واتخاذ العقوبات القانونية عند الضرورة¹.

الفرع الخامس: أثر نظام تأمين الودائع على حجم الودائع في القطاع البنكي الجزائري:

من أجل معرفة أثر نظام التأمين على الودائع لدى البنوك الجزائرية، سنحاول استعراض تطور حجم الودائع في هذه البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2018/2014

الجدول رقم (2): مدى تطور الودائع البنكية في البنوك الخاصة والعمومية

مليار دينار نهاية الفترة

2018	2017	2016	2015	2014	طبيعة الودائع
4880.5	4499.0	3732.2	3891.7	4434.8	أ- الودائع تحت الطلب
4054.7	3765.5	3060.5	3297.7	3712.1	مصارف العمومية
5232.6	4708.5	671.7	594.0	722.7	مصارف الخاصة
5232.6	4708.5	4409.3	4443.4	4083.7	ب- الودائع الأجل
4738.3	4233.0	4010.8	4075.8	3793.6	مصارف العمومية
544.4	456.9	412.8	428.8	348.8	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
494.3	475.5	398.6	367.6	290.1	المصارف الخاصة
106.0	86.5	66.6	67.2	56.0	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
809.6	1024.7	938.4	865.7	599.0	ت- الودائع كضمان
626.7	782.1	833.7	751.3	494.4	مصارف العمومية
2.9	2.1	3.9	8.8	1.4	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
182.6	424.6	104.7	114.4	104.6	مصارف الخاصة

¹ - المادة 17 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكر، ص:24

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

6.2	4.6	6.3	1.8	1.9	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
10922.7	10232.2	9079.9	9200.8	9117.5	ث- مجموع الودائع
%86.24	%85.81	%87.06	%88.30	%87.74	حصة المصارف العمومية
%13.76	%14.19	%12.94	%11.70	%12.26	حصة المعارف الخاصة

(*) الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المستندي، الضمانات و الكفالات)

2017: معطيات محدثة، 2018: معطيات مؤقتة

المصدر: التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر بنك الجزائر 2018، <https://www.bank.of.Algeria.dz>

تاريخ التصفح 19 أفريل 2022، وقت التصفح 19:40، ص: 77/78/79

من حيث طبيعة الودائع، عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا بما يقدر 8، 5% في نهاية 2018 مقابل 20، 5% في السنة الفارطة، حيث انتقلت هذه الودائع من 4499، 0 مليار في نهاية 2017 إلى 4880، 5 مليار دينار في نهاية 2018.

هذا التزايد راجع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، بالأخص في المصارف العمومية أين ارتفعت بنسبة 19، 1%. أما خارج قطاع المحروقات ارتفعت الودائع تحت الطلب لدى المصارف بنسبة 5، 1% مع نهاية سنة 2018 مقابل 8، 6% في نهاية 2017.

حسب طبيعة المصارف سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة زيادة أكبر من الزيادة المسجلة من طرف المصارف العمومية (12، 6% مقابل 8، 5%).

أدت هذه التطورات إلى رفع نسبة الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة في إجمالي الودائع تحت الطلب من 16، 3% إلى 16، 9% في نهاية 2018، في حين أن النسبة المتعلقة بالمصارف العمومية عرفت تراجعا طفيفا منتقلة من 83، 7% إلى 83، 1% في نهاية 2018.

فيما يخص تطور ودائع لأجل انتقال قائم هذه الودائع من 4708، 5 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 5232، 6 مليار دينار في نهاية 2018، ما يمثل زيادة نسبة 11، 1% كانت هذه الزيادة أعلى لدى المصارف العمومية (4.0% مقابل 19، 3% في 2017). أما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة، التي تنضم للودائع لأجل

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

فقد ارتفعت بنسبة 19، 6% بالنسبة لكامل النظام البنكي (19، 1% في المصارف العمومية و22، 4% في المصارف الخاصة)، انتقلت من 51، 1% في نهاية 2017 إلى 51، 7% في نهاية 2018.

تعرف الودائع المستلمة كضمان للالتزامات بالتوقيع للمصارف (الاعتماد المستندي الضمانات والكفالات)

انخفاضا بنسبة 21، 0% في 2018، يرتبط هذا الانخفاض بالأخص بودائع الضمان للاعتماد المستندي (28، 2%) وهو أكثر ارتفاعا في المصارف الخاصة (22، 4%) منها في المصارف العمومية (19، 1%).

في الأخير وفي نهاية 2018، عرفت حصة الموارد المجمعة من طرف المصارف العمومية تحسنا طفيفا مع بقائها مهيمنة بنسبة 86، 2% (85، 8% في نهاية 2017) من إجمالي الموارد المجمعة من طرف مجموع المصارف، فيما يخص المصارف الخاصة عرفت نسبتها انخفاض وانتقلت من 14، 2% في نهاية 2017 إلى 13، 8% في نهاية 2018.

فيما يخص تصنيف الودائع حسب القطاع المؤسساتي في نهاية 2018، سجلت الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي تزايد بنسبة 7، 6% أي زيادة أكثر اعتدالا مما كانت عليه في نهاية 2017 (22، 4%). إضافة إلى ذلك انتقلت حصة هذه الودائع في إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل المجمعة من طرف المصارف من 40، 6% في نهاية 2017 إلى 39، 7% في نهاية 2018، منخفضة بذلك ب 0، 9 نقطة مئوية.

بالمثل عرفت الودائع المجمعة من طرف القطاع الخاص ارتفاعا محسوسا قدر ب 11.8% في نهاية 2018 مقابل 4، 9% في نهاية 2017 و 4.6% في نهاية 2016، تجسد هذا التطور المستحسن بالارتفاع في حصة ودائع القطاع الخاص (مؤسسات خاصة، أسر وجمعيات) لدى المصارف في إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل، حيث سجلت هذه الحصة 59، 4% في نهاية 2017 لتصل إلى 60.3% في نهاية 2018.¹

¹. التقرير السنوي 2018، التقرير السنوي بنك الجزائر 2018، of. Algeria. dz، <https://www.bank.of.algeria.dz> تاريخ التصفح 19 أبريل 2022،

وقت التصفح 19:40، ص: 77/78/79

المبحث الثالث: تقييم نظام التأمين على الودائع البنكية في البنوك التجارية في الجزائر.

بالرغم من مرور مدة زمنية طويلة على إنشاء أول نظام لتأمين على الودائع البنكية، وتزايد عدد الدول التي تنشأ مثل هذه الأنظمة، إلا أن لهذه الأنظمة العديد من نقاط الضعف التي تقف أمام نجاح عمل هذه الأنظمة، وكذلك تقف أمام استقرار النظام البنكي والمالي والاقتصادي ككل، ومن أجل مجابهة نقاط الضعف قامت العديد من الدول باتخاذ العديد من الإصلاحات والتدابير لهذه الأنظمة، ومن بين هذه الدول الجزائر التي قامت بهذه الإصلاحات وتدابير لنظام التأمين على الودائع وتعدت الجزائر هذه الإصلاحات والتدابير بإصدار قانون لتأمين الودائع حديث.

وسنعرض في هذا المبحث نقاط ضعف نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر، وكذلك إصلاحات وتدابير نظام التأمين على الودائع في الجزائر، وصولاً إلى قانون نظام التأمين على الودائع الحديث.

المطلب الأول: نقاط ضعف نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر:

إن فعالية نظام التأمين على الودائع يقتصر على مجموعة من الخصائص الضرورية حتى يتمكن هذا النظام من حماية الجهاز البنكي، وكذا حماية المودعين، لكن قانون الجزائري أهمل العديد من الخصائص الرئيسية في نظام التأمين الحالي والتي يتطلبها أي نظام فعال.

الفرع الأول: تحدي نطاق عمل نظام التأمين الودائع:

تنص المادة 13 من النظام رقم 03-04: "لا يمكن استخدام ضمان الودائع المصرفية إلا في حالة توقف البنك عن الدفع"¹، هذا التضييق في نطاق عمل التأمين لا يتوافق في تحقيق هدفه لأن النظام عد معالجة مشاكل التعثر المصرفي بأخذ بعين الاعتبار عاملين مهمين هما حماية الودائع وسلامة استقرار النظام البنكي حيث كان يتعين على المشرع الجزائري أن يمنح صلاحية كاملة في إدارة مشاكل إعسار البنوك بالطريقة التي تمثل أقل تكلفة (إدماج، شراء الأصول الرديئة للبنك المعسر، تصفية البنك وحماية المودعين، مساعدة مالية للبنك²

¹ - المادة 13 من النظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² - زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

المتعثر) بما يعمل على زيادة الثقة والاستقرار في الجهاز البنكي، ونلاحظ أيضا من خلال النظام 03-04 انه لم يعد لنظام التأمين على الودائع صلاحية في الرقابة على مختلف العمليات البنكية داخل الدولية و خارجها بما تضمن سلامة المراكز المالية لهذه البنوك واكتشاف الاختلالات وإجراء التصحيحات اللازمة في الوقت المناسب حيث من أجل أن يحقق النظام غرضه وهدفه (حماية المودعين وسلامة استقرار النظام) لابد أن تعطي له صلاحيات التالية:

- إدارة ما لديه من أموال.
- حق طلب البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة المراكز المالية للبنوك الأعضاء (سواء طلبها من البنوك مباشرة أو من الأجهزة المختصة ببنك الجزائر).
- إقراض أو ضمان البنوك المتعثرة، وكذلك مساعدة البنوك المعسرة في تصحيح هيكلها التمويلية، أو إعادة تنظيمها الإداري، والتي في حالة إفلاسها تهدد سلامة النظام البنكي ككل.
- طلب تصفية البنوك والقيم بإدارة حقوق المودعين باعتبار مسير التصفية ومراقبتها¹.

الفرع الثاني: انعدام الدعم المالي الحكومي لنظام ضمان الودائع:

يعتبر رأس المال الأولي وذا الاشتراكات السنوية (العلاوات التي تدفعها البنوك والحكومة سنويا) من العناصر المهمة التي سيسطيع بفضلها نظام الودائع أن يدير ويتحكم في حالات إفسار بنكي، وإلا فإن النظام يفقد قدرته نتيجة نقص المصادر التمويلية التي يتطلبها هذه العملية، حيث أن عدم كفاية أموال الصندوق سيؤدي إلي فقدان الثقة في نظام التأمين مما يولد حالات من التهافت على سحب الودائع من جهة والسماح باستمرار البنوك الفاشلة من مواصلة العمل، الأمر الذي يزيد من تفاقم المشاكل وازدياد حدتها، ومن خلال النظام رقم 03-04 نلاحظ انعدام التمويل الحكومي (الخزينة) لنظام التأمين واقتصادها على مساهمة الأولية في رأسمال الصندوق بالإضافة إلى دفع أقساط سنوية، حيث كان من الأجدر أن تساهم الحكومة في تمويله خاصة وأنه في مراحل الأولى التي تتطلب تمويلا كافيا خلال السنوات القليلة القادمة، بالإضافة إلى ذلك توضيح المصادر المالية الاستثنائية التي يمكن أن يلجأ إليها النظام في حالة عدم كفاية أمواله².

¹ - زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

² - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

الفرع الثالث: نسبة علاوة غير عادلة:

نلاحظ أن نسبة العلاوة الموحدة على إجمالي الودائع غير منطقية لاسيما بالنسبة للبنوك الكبيرة (البنوك العمومية) والتي لديها ودائع بمبالغ ضخمة، إذ يلقي ذلك عليها تكلفة لا مبرر لها، وخاصة لو كانت هذه البنوك تتمتع بمراكز مالية قوية ومن أجل أن تكون المساهمة أكثر عدالة لابد أن تحسب العلاوة على أساس نسب متناقصة على شرائح الودائع لكل بنك¹.

الفرع الرابع: عدم الاستقلال المؤسسي لنظام التأمين على الودائع البنكية:

تم تأسيس نظام التأمين على الودائع في الجزائر من طرف بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس بموجب القانون وعليه فإن نظام التأمين على الودائع في الجزائر هو عبارة عن هيئة تابعة له، وباعتبار أن البنك يعتبر كهيئة رقابية فإن هذه التبعية تساعد صناع القرار على الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز البنكي عن طريق الدمج المؤسسي لشبكة الأمان، لكن هذا الأمر في أغلب الأحيان يؤدي إلى إدخال بنك الجزائر في مجالات ليست من وظائفه، كما أن الدمج بين وظيفتي الصندوق وبين وظائف بنك الجزائر يؤدي إلى إمكانية مساهمة هذا الأخير في رأس مال البنك المعسر وهذا ما يؤدي إلى التعارض في وظائفه (الدور الرقابي مع هدف البنك المركزي ككل)، وبالتالي لتلاشي حدوث هذه الأمور لا بد أن يعطي نظام تأمين الودائع استقلالية مؤسسية، مع العمل والتنسيق مع الجهات الرقابية (البنك الجزائر واللجنة البنكية)، مما يسمح بإعطاء آلية رسمية وواضحة للمودعين لضمان حقوقهم، ويعطي للبنك المزيد من التفرغ لإدارة السياسة النقدية بفعالية، بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية².

الفرع الخامس: غياب الدور الرقابي

يتميز صندوق ضمان الودائع البنكية في الجزائر بانعدام الدور الرقابي، واقتصر دوره على التدخل في حالة تحقق الخطر عند توقف البنك عن الدفع، الناتج من انعدام قدرته على الوفاء بمستحقات العملاء عند الطلب دون البحث عن إنقاذ البنك، وذلك على عكس ما هو معمول به في بعض الدول العربية ففي السودان مثلاً³

¹ - مجادية مليكة، مجادية عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 92

² - زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

³ - مجادية مليكة، مجادية عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

أعطى القانون على طريق بنك السودان صلاحية إجراء مراجعة خاصة لأي بنك أو تفتيش دفاتره من أجل التأكد من سلامة المالية له، أما في الأردن القانون منح مؤسسة الضمان بعض الأدوار الجواري لرقابة الوقائية.

المطلب الثاني: إصلاحات وتدابير نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر.

يتطلب قيام نظام التأمين على الودائع في الجزائر بدوره في استقرار النظام المصرفي والقيام بإصلاحات تعزز الإجراءات الوقائية التي تحد من التعرض للإفلاس عن طريق اكتشاف الاختلافات مبكراً، بالإضافة إلى التدابير التي تهدف إلى زيادة كفاءة وتنافسية المصارف.

1. وضع نظام الإنذار المبكر:

إن تعاضم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المصرفي خلال توجيهات المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ولجنة باز للرقابة المصرفية، سمح للجزائر بوضع نظام جديد للمراقبة على مستندات اعتباراً من نهاية عام 2002 وتعزيزه خلال سنة 2003 بترسيخ نظام دائم للإنذار المبكر يعمل عبر الهيئات التقنية المختلفة لبنك الجزائر التي لها معاملات مع المصارف التجارية وهو يتماشى مع آلية كشف الصعوبات التي تعرفها المصارف على أساس التصريحات المقدمة من طرفها

2. تفعيل الرقابة الداخلية على المصارف:

تعتبر الرقابة الداخلية للمصارف جزءاً أساسياً وأولياً من الرقابة المصرفية الشاملة، ولأهميتها فقد أصبحت كل من إرادات المصارف المدققين الخارجيين والسلطات النقدية توليها عناية خاصة باعتبارها خط الدفاع الأول في منع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وتحقق الرقابة الداخلية في المصارف الجزائرية لها فوائد عديدة تكشف المخالفات والنواقص ومرجع إرشادي لعمليات المصرف، إلى جانب هذا تقليل الكلفة والخسائر وتقليل أعمال المدققين والوقت الضائع وتحسين نوعية التقارير المالية، وتنقسم الرقابة الداخلية في المصارف إلى نوعين هما:

- رقابة واقية لمنع حدوث وتقليل المخالفات والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها المصرف¹.

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 92 - 96.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

- رقابة كاشفة للمخالفات والأخطاء، ومن ثم معالجتها وتعديل الضوابط لمنع وقوع مثل هذه الأمور.
- مصدر هذه الرقابة بشكل أساسي التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والمراجعة الإدارية والمالية، وما يهمنا في هذا المجال هو الرقابة الكاشفة، وهذه الرقابة مستمدة مما يلي:
- كفاءة وحسن تدريب الموظفين ونزاهتهم، وكذا فصل الوجبات المتعارضة.
- الرقابة الفعلية على الموجودات والقيود المحاسبية.
- مراجعة توقيع العملاء.
- وجود هيكل تنظيمي وإداري واضح ونظام محاسبي سليم.
- وجود تعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبين بشكل واضح إجراءات العمل وضوابط على مستوى جميع أقسام المصرف.
- فصل المهام المتعارضة مثل فصل مهمة تنفيذ العملية عن مهمة تسجيلها في الدفاتر وفصل مهمة حفظ الموجودات عن مهمة تسجيلها وغيرها من المهام.
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة على العمليات الهامة.

3. التدقيق المالي الخارجي:

يقصد بالتدقيق مجموعة النظريات والمبادئ التي تقوم بفحص واختيار آليات المحاسبية وذلك من أجل التأكد من صحتها ودرجة الاعتماد عليها مع إعطاء الحلول المناسبة والمحايدة في نفس الوقت لهذه العملية، وهذا ما يجعل المصرف في وضعية أمثل لاتخاذ القرار المناسب، ومما لا شك فيه أن نجاح نظام المصرفي يتم انطلاقاً من قياس فعالية عمل المصارف عن طريق التدقيق الداخلي، أو من طرف المصالح الخارجية للمصرف، وفي هذا المجال فإن الإصلاحات الأخيرة أكدت على هذه النقطة الأخيرة، حيث أن المادة 100 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقروض أوجبت على كل مصرف ومؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع المصارف الأجنبية العاملة في الجزائر أن تعين محافظين إثنين للحسابات على الأقل، من أجل تشخيص كل النقائص والسلبيات التي تواجه عمل المصارف وإعطاء الحلول المقترحة لتلك النقائص حسب الأهداف المسطرة¹ والوسائل المتوفرة

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 97

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

وبالتالي إمكانية إعداد إستراتيجية مصرفية عن طريق التدقيق لترجمة سياسات المصرف في السوق المادة 101 من نفس الأمر الالتزام ما يلي:

- إعلان محافظ مصرف الجزائر بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم وتقديم تقرير خاص حول المراقبة التي قاموا بها، حيث يجب أن يسلم هذا التقرير من أجل إقصاءه أربعة أشهر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.

- تقديم للجمعية العامة تقريراً خاصاً حول منح المصرف أي تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لاسيما مسيره وللمساهمين وفيما يخص فروع المصارف المؤسسات الأجنبية فيقدم لممثليها في الجزائر، وإرسال نسخة من هذا التقرير إلى مصرف الجزائر، وعليه يسمح التدقيق المالي الخارجي على العموم بتحقيق مما يلي:

- تقوية نظام المراقبة الداخلية للمصرف.
- تطبيق كل القوانين والتنظيمات المتعامل بها في العمل المصرفي.
- جمع وتحليل نوعية المعلومات المقدمة حسب الأهداف المسطرة من طرف المصرف.

4. تنمية الموارد البشرية:

أمام التعقيد المتزايد الذي تعرفه مهنة العمل المصرفي والناجم عن المنافسة الكبيرة كظهور منتجات جديدة وارتفاع المستوى العام للمعرف في المجال المصرفي والمالي التي يشهدها القطاع المصرفي، للمعارف في المجال لمصرفي والمالي التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي، ومن أجل تنفيذ استراتيجيات التطوير لكافة محاورها يتعين توفير إطارات بشرية عالية التأهل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة للوصول إلى نموذج "المصرفي الفعال" تذكر منها ما يلي:

- ضرورة قيام المصارف الجزائرية بتخصيص نسبة محددة من أرباحها للاستثمار في الموارد البشرية باعتباره استثمار للمستقبل.

- دراسة الاستعانة بأحد المصارف العالمية الكبرى لتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أدوات العصر الحديث مثل الانترنت والسويفت وغيرها.¹

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

- التوسع في لبغيات التدريبية الخارجية لموظفي المصارف لتعميق استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا المستخدمة في المصارف العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في الجزائر.
- وضع نموذج موضعي لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة المصرفية التي يعمل بها الموظف ودوره في تحقيق لتفاعل المستمر والمباشر بين جميع موظفي المصرف.
- التزام كافة العاملين بالمصارف بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحساب الآلي باعتباره عنصر رئيسيا لتحقيق التطوير المطلوب في مهارات موظفي المصارف.
- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة¹.

المطلب الثالث: عرض قانون التأمين على الودائع المصرفية الصادر حديثا.

سعى المشرع الجزائري إلى تطوير قانون التأمين على الودائع بحيث جاء في النظام رقم 03.2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس سنة 2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية بحيث أنه جاء في مادته الأولى وأقر أن هذا النظام يهدف إلى وضع نظام لضمان الودائع المصرفية.

وأوجب في مادته الثانية أنه على البنوك وفروع البنوك الأجنبية التي تدعى في صلب النص "البنوك أن تتخضع طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا النظام إلى نظام ضمان الودائع المصرفية".

وجاء في مادته الرابعة أنه وضح أهم الودائع التي تكون في محل التعويض وهي ودائع الضمان عندما تصبح مستحقة والودائع المرتبطة بالعمليات على السندات، والمبالغ المستحقة الدفع التي تمثل سندات الصندوق ووسائل الدفع التي تصدرها البنوك.

وركز في المادة الخامسة على أهم الودائع الغير قابلة للاسترداد، لا تعتبر ودائع ومبالغ أخرى شبيهة بودائع قابلة للاسترداد.

- الودائع المشتقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

¹ - مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 99- 100.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

- الأموال المتلقاة أو المتروكة في الحساب من طرف المساهمين الذين يملكون على الأقل خمسة في المائة (5%) من رأس المال، وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين ومحافظي الحسابات.
- ودائع الإدارة المركزية وصناديق التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد ومؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.
- الودائع بالعملة الصعبة المعاد بيعها لبنك الجزائر.
- الودائع غير الاسمية من المبالغ المستحقة الممثلة لوسائل الدفع المصدرة من البنوك.
- الودائع الاستثمارية للبنوك المرخص لها بممارسة هذا العمليات.
- الودائع الناجمة عن عمليات صدر فيها حكم جزائي نهائي في حق المودع.
- الودائع التي تحصل فيها المودع بصفة فردية، على شروط معدلات فوائد امتيازيه ساهمت في تدهور الوضعية المالية للبنك.
- ودائع الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع المصرفية.

وأكدت المادة السادسة على كيفية تسيير صندوق ضمان الودائع المصرفية بحيث أن هذا الصندوق يدير من طرف شركة مساهمة تسمى << صندوق ضمان الودائع المصرفية >> ويجب على البنوك أن تكتب في رأس مال الشركة المسيرة لصندوق الودائع المصرفية الذي يوزع بينها بحصص متساوية، وكذلك تسهر البنوك المساهمة على المحافظة على هذه المساواة حتى في حالة تعديل رأس المال الذي تقررره قانونا الجمعية العامة للمساهمين وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. وحسب ما جاء في الفقرة الرابعة من المادة السادسة أنه عند الشروع في تصفية بنك مساهم والانطلاق في إجراءات التعويض للمودعين يترتب قانونا عقب الانتهاء من عملية تعويض المودعين، تخفيض رأس مال الشركة المسيرة لضمان الودائع المصرفية حسب نسبة حصة رأس مال البنك المعني بالإجراء وتحول حقوقه في رأس مال الشركة إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية وتدفع لحساب هذه الأخيرة.

وورد في المادة السابعة من هذا النظام نسبة العلاوة التي تدفع إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بحيث تحسب نسبة هذه العلاوة على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة، ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا واستنادا إلى مؤشرات الإشراف نسبة العلاوة في حدود (1%)، ويجب أيضا أن تسهر الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع على تحصيل العلاوات المستحقة لصندوق

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

ضمان الودائع المصرفية، وعلى إيداعها في حساب مفتوح لدى بنك الجزائر، كما ينبغي وضع العلاوات المحصلة لدى "شباك الصيرفة الإسلامية" في حساب مفتوح لدى بنك الجزائر¹.

وحسب ما جاء في المادة الثامنة والتاسعة من النظام 03.2020 أوجب على الشركة التي تسهر على تسيير صندوق ضمان الودائع، على تحصيل العلاوات المستحقة لصندوق ضمان الودائع المصرفية وعلى مسك محاسبة تفصل بوضوح العمليات ذات الصلة بالعلاوات المتأتية من الودائع الكلاسيكية والعلاوات المتأتية من ودائع "شباك الصيرفة الإسلامية" وكذلك أنه لا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من الودائع الكلاسيكية إلا من خلال شراء سندات مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة، وكذلك عبر مختصين في قيم الخزينة، وكذلك لا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من ودائع "شباك الصيرفة الإسلامية" إلا من خلال شراء سندات أو صكوك مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة وتستجيب لمبادئ الشريعة.

وبناء على المادة العاشرة والحادي عشر والثانية عشر أوضحت هذه المواد كل ما يتعلق بتعويض الوديعة، بحيث يحدد الحد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع بمليوني دينار جزائري (2000000 دج) بحيث يطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية، وكذلك يطبق سقف التعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة والقروض و المبالغ الأخرى المستحقة على المودع مجموع وديعته، يبقى المودع مدينا بالرصيد وفقا للشروط التي ينص عليها التشريع الساري المفعول وإذا تجاوز مبلغ الوديعة الوحيدة مجموع القروض والمبالغ الأخرى المستحقة للبنك على المودع، يتم تعويض هذا الأخير في حدود السقف المنصوص عليه في المادة 10 أي 2000000 دج، ويتم التعويض لفائدة صاحب الوديعة².

¹ - المادة 2، 4، 5، 6، 7، من نظام 03.2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ

15 مارس، 2020، 03 مارس 2022، <https://www.bank.of.Algeria.DZ>، وقت الاطلاع: 10:30.

² - المادة 8، 9، 10، 11، 12 من نظام 03.2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

أما فيما يخص كل الشروط المتعلقة بضمان الودائع المصرفية فقد حددتها كل من المواد التالية 13، 14 من نظام 03.2020، بحيث أنه إذا تعلق الأمر بحساب مشترك، فإن هذا الحساب يوزع بالتساوي بين الشركاء المودعين ما لم ينص على خلاف ذلك، يستفيد كل من الشركاء المودعين من الضمان في حدود 2000000 دج، وإذا لم يكن المودع صاحب الحق في المبالغ المودعة في الحساب فإن صاحب الحق هو الذي يستفيد من الضمان بشرط أن يكون قد تم التعرف على هويته أو مكان الاطلاع على هويته قبل معاينة عدم توفر الودائع، وفي حالة تعدد ذوي الحقوق، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الحصة العائدة لكل واحد منهم وفقا للأحكام القانونية وكذا تلك التي تنظم تسيير المبالغ المودعة¹.

وقد منح المشرع الحق في تقديم كل المعلومات المفيدة الخاصة لضمان الودائع المصرفية للمودعين أو لأي بنك لاسيما المبلغ ونطاق التغطية و الإجراءات التي يجب القيام بها للاستفادة من تعويض من شركة ضمان الودائع وهذا حسب ما نصت عليه المواد الأخيرة من نظام 03.2020 المتعلقة بنظام الودائع المصرفية وهي المواد الاتية 15.16.17.18.19، بحيث أن الإجراءات الخاصة بتعويض الودائع المصرفية تبدأ بعد أن تقوم اللجنة المصرفية بتصريح بعدم توفر الودائع في أجل أقصاه 21 يوما بعد أن تكون قد أثبتت للمرة الأولى بأن البنك لم يدفع وديعة مستحقة قد ترتبط بوضعيته المالية ومن ثم تشعر اللجنة المصرفية الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع المصرفية بعدم توفر الودائع، ومن ثم يعلم البنك فوراً وبواسطة رسالة مسجلة كل من المودعين بعدم توفر ودائعهم ويبين البنك أيضاً لكل مودع الإجراءات التي يجب القيام بها والمستندات الإثباتية التي يجب أن يقدمها إلى شركة ضمان الودائع المصرفية للاستفادة من تعويض صندوق ضمان الودائع المصرفية بعدها الشركة المسؤولة على تسيير صندوق ضمان الودائع المصرفية مستحقات المودعين المدرجة ضمن فئة الودائع غير المتوفرة وتدفعها في أجل أقصاه ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ التصريح بعدم توفر الودائع من طرف اللجنة المصرفية أو اعتباراً من تاريخ حكم المحكمة المختصة إقليمياً التي تحكم بالتسوية القضائية، ويمكن للجنة المصرفية أن تحدد هذا الأجل استثنائياً مرة واحدة، وتحل الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع المصرفية في الحقوق والدعاوى محل المودعين المعوضين، في حدود مبالغ التعويض المدفوعة لهم، ويتم التعويض بالعملة الوطنية، ويتم تحويل الودائع بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية حسب السعر المعمول به².

¹ - المادة 13، 14 من نظام 03.2020 المتعلقة بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره.

² - المادة من 15 إلى 19 من نظام 03.2020 المتعلقة بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر

في التاريخ الذي أعلنت فيه اللجنة المصرفية عن عدم توفر الودائع أو في تاريخ حكم المحكمة المختصة إقليميا التي تحكم بالتسوية القضائية أو بإفلاس البنك، وكما يجب على البنوك أن توفى بالتزاماتها لاسيما فيما يتعلق بدفع علاواتها وتعلم شركة ضمان الودائع بأي إخلال بهذه الالتزامات من طرف أي بنك. كما تقدم لها المعلومات التي تساعد على تقدير الإخلال المبلغ به واتخاذ العقوبات عند اللزوم وكما تلزم البنوك بالتصريح لدى بنك الجزائر في 31 ديسمبر من كل سنة بإجمالي الودائع القابلة للاسترداد وفقا لنموذج تصرح يعبه بنك الجزائر لهذا الغرض¹.

¹ - المادة من من 15 إلى 19 من نظام 2020. 03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل حول نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر، نلاحظ أن السلطات الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة من أجل استحداث بيئة مصرفية تتلاءم وفق متطلبات اقتصاد السوق، بحيث أنها جات بهذا النظام كنتيجة لإفلاس بنك الخليفة سنة 2003، ويعد هذا النظام من الإجراءات العلاجية للالتزامات المصرفية، وتم فيه تحديد الودائع المضمونة والمستثناة ويتم التعويض في حدود 600.000 دج بالعملة الوطنية. والهدف من هذا النظام تأمين وحماية أموال المودعين وتحقيق الاستقرار على مستوى القطاع المصرفي.

ونشير في هذا السياق أن المشرع الجزائري ظل في سعي دائم لأجل استحداث نظام التأمين على الودائع البنكية مرورا بنظام سنة 2004 وصولا الى القانون الصادر حديثا في 15 مارس 2020 الذي أعطى بدوره الحد الأقصى لتعويض بمليوني دينار جزائري 2000.000 دج.

خاتمة

يعبر التأمين البنكي على درجة التكامل والتعاون بين المصارف وشركات التأمين، بحيث أدى تطور درجة هذا التكامل والتعاون بينهم وسعي المصارف الدائم من أجل كسب ثقة عملائها وتعرضها للعديد من الأزمات عند ممارسة نشاطها قاد بها إلى بلورة فكرة إنشاء أنظمة لتأمين على الودائع البنكية لعملائها وتجسيدها على فعليا، بحيث يكون الدور الأساسي لهذه الأنظمة الحفاظ على الاستقرار المصرفي من خلال كسب ثقة المودعين عن طريق تأمين تعويضهم في حالة وجود أي إخفاق أو أزمة قد تواجه البنوك.

وعلى هذا الأساس تسعى القوانين المصرفية لمختلف التشريعات إلى ضبط وتجديد دائم لأنظمة التأمين على الودائع البنكية من أجل مجابهة كل المشاكل والأزمات التي قد تواجه البنوك التجارية، وعملت العديد من الدول على خوض التجارب في تبنى أنظمة لتأمين على الودائع البنكية للحفاظ على استقرار القطاع البنكي بدرجة أولى، بحيث خاضت هذه التجارب العديد من الدول الأجنبية والعربية، من بين الدول الأجنبية أول دولة لها قوة اقتصادية هي الولايات المتحدة الأمريكية ومن الدول العربية نجد الأردن والسعودية وغيرها من الدول الأخرى.

في حين جاء تكريس وتطبيق نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر وبعد العديد من المحاولات عند تعرض القطاع البنكي الجزائري إلى أعنف أزمة وهي إفلاس البنكين الخاصين " بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي سنة 2003، كانت تداعيات هذه الأزمة على القطاع البنكي وخيمة أدت إلى سقوط البنوك أولا ثم فقدان كلي لثقة المودعين في البنوك وأصبح هناك شك دائم يصابهم من تعرضهم لأزمة الشيء الذي أدى بهم إلى الحذر في التعامل مع البنوك، في حين أنه لو كان هناك نظام لتأمين على الودائع البنكية في البنوك التجارية الجزائرية لكان الحال أفضل مما هو عليه.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تطرقنا لمختلف جوانب الدراسة تم التوصل إلى نتائج يمكن على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة كما يلي:

. يعتبر التأمين على الودائع البنكية عامل أساسي في جذب المودعين لإيداع ودائعهم في البنوك التجارية، فرضية صحيحة.

. تعرض القطاع المصرفي الجزائري لأزمة سنة 2003، سرع في الإعلان عن صندوق التأمين على الودائع البنكية، فرضية صحيحة.

. يعتبر النظام 03.2020 قانونا صادر حديثا لنظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر، فرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

. إن إنشاء نظام لتأمين على الودائع البنكية يزيد من درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات، ويساهم في الحد من المخاطر التي تهدد المودعين ويزيد من الإقبال على إيداع الأموال.

. يعتبر نظام التأمين على الودائع من الموضوعات التي بدأت تكتسب أهمية كبيرة على مستوى القطاع المصرفي نظرا لتعرضه للآزمات.

. رغم مرور عدة سنوات على إنشاء أول نظام تأمين الودائع إلا أنه توجد آراء مؤيدة وآخرى معارضة.

. يعتبر عدم الاستقلال المؤسسي لنظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر من أهم نقاط ضعف نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر.

. من بين أهم الإصلاحات وتدابير نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر هي تفعيل الرقابة الداخلية على المصارف وكذلك وضع نظام إنذار مبكر.

- . لا يمكن تفعيل نظام التأمين على الودائع ما لم يثبت البنك توقفه الفعلي عن الدفع.
- . نظام التأمين على الودائع لا يشمل تعويض كل الودائع بل استثناء المشرع بعضها.
- . نظام التأمين على الودائع البنكية في الجزائر تكون العضوية فيه إجبارية.
- . الحد الأقصى لتعويض لا يتجاوز 2000000 دج وهذا ما يؤكد أن نظام التأمين على الودائع البنكية موجه لصغار المودعين فقط.

توصيات الدراسة:

- في ضوء النتائج السابقة فيما يلي أهم التوصيات التي أوضحت عليها الدراسة:
- . مراجعة الحد الأقصى لتعويض، فهو يعتبر مبلغ قليل بالمقارنة مع التشريعات الأخرى.
- . إن إنشاء نظام تأمين الودائع يزيد من درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المودعين يساهم في الحد من المخاطر البنكية التي تهدد المودعين.
- . يعمل نظام التأمين على الودائع في الحد من انتقال الأزمة من مصرف إلى آخر.
- . يجب على الجزائر إنشاء نظام تأمين على الودائع مرن يتماشى مع طبيعة الأزمات التي قد يتعرض لها القطاع البنكي.
- . العمل على تطوير الأنظمة وتعليمات السلامة المصرفية اللازمة لدعم استقرار الجهاز المصرفي والمحافظة على استمرارية مواجهة الأزمات.

آفاق الدراسة:

يبقى الموضوع يثير عدة تساؤلات، مما يستوجب إجراء مزيد من الدراسات لذلك نقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة:

. نظام التأمين على الودائع البنكية وعلاج الأزمات المالية.

. دور نظام التأمين على الودائع البنكية في تحقيق الاستقرار المالي لدى المصارف الإسلامية.

. نظام التأمين على الودائع البنكية بين التحديات والواقع في الجزائر.

. مدى تماشي نظام التأمين على الودائع البنكية مع عمل البنوك الإسلامية.



قائمة المصادر والمراجع

أ-الكتب:

1. علاء عبد الكريم البداوي، إياد حسن كاظم القيسي، معوقات التأمين المصرفي وأثرها في تحليل النسب المالية لشركات التأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد13، العدد42، سنة 2018.
2. فهد بن بجاد بن ملافخ العتيبي، تأمين الودائع المصرفية في الأنظمة العربية والأجنبية، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، مصر سنة:2015.
3. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية.
4. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، دار الذاكرة السنة: 2013، ص:355.
5. مختار الهانس، مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، دار جامعية سنة:2000.
6. يسيع عبد القادر، إدارة المخاطر المالية، دار الأيام.

ب-مذكرات واطروحات:

1. ابداح آلاء زيادة ، أثر مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة للحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان،:2020.
2. الاعرج رأفت علي، مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي - دراسة حالة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
3. بلعربي أسماء، دور نظام الودائع في التقليل من التعثر المصرفي، - دراسة حالة للمصارف الجزائرية، قسم العلوم والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016.
4. بن خالق سعيدة، لفقير كلثوم، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة ايباش للأشغال العامة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017.

5. بوافخار دلال، بإرس يسرى، إدارة المخاطر في الشركات التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT- فرع ميله - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، سنة 2021.
6. بوسة أحلام، واضح سارة ، تنوع المنتجات التأمينية وأثرها على سوق التأمين، -دراسة حالة التأمين الرياضي لدى لاعبي كرة القدم بالبطولة الجزائرية المحترفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015.
7. تومي أحمد، مكاي عيسى، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة: 2018.
8. دهش أميرة، المخاطر البنكية وآلية تسييرها-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2015.
9. سلطان إيمان رحمان، بلسم حسين رفيف، أثر التأمين الودائع للحد من المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي العراقي - دراسة حالة مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 15، العدد 05، 2020.
10. سلطة النقد الفلسطينية، ورقة عمل حول الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام لضمان الودائع.
11. شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة والمخاطر-دراسة ميدانية في المصارف السورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011.
12. عليوة مريم، كيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري-وكالة جيجل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بنجي، جيجل، 2020.
13. فتني فريال وريدة، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية-للفترة: 2009/2014-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

14. فروح سارة، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة بعض وكالات القرض الشعبي الجزائري - ولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016
15. قصري سعد، دور وسائل حماية المودعين في تحقيق الاستقرار المالي لدى المصارف التقليدية والإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020.
16. كتفي خيرة، دور الحكومة في تحسين إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016.
17. محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.
17. مجادبة مليكة، مجادبة عائشة، تقييم نظام حماية الودائع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020،
19. مداح مغنية، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع - دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ماستر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2015.
20. مراكشي خديجة، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة 51 ام لبواقي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012.
21. نايت جودي مناد، النظام القانوني لضمان الودائع المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قسم قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2007.

22. نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
23. ياسر باسل محمد محمد، أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير، قسم 'دائرة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2015.
24. زواغي عادل، دور بنك التأمين في تنشيط القطاع البنكي الجزائري . دراسة حالة بنك BADR أم البواقي . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
25. زيتوني كمال، دور التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، -دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2012.
26. عبد لي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،

ج- مجلات:

1. البداوي علاء عبد الكريم، إياد حسن كاظم القيسي، معوقات التأمين المصرفي وأثرها في تحليل النسب المالية لشركات التأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 13، العدد 42، 2018.
2. الزعنون محمد منصور رمضان، دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك - دراسة مقارنة، مجلة العملية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، سنة: 2017، المجلد 08، العدد 01.
3. الصيفي عبد الله، التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد 2، الجامعة الاردنية، 2013.

4. بن قراش كلثوم، آليات حماية الودائع المصرفية في التشريع الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري، المجلد 07، العدد 02، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.
5. جودي ليلي، فله عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفي دراسة حالة الجزائر مجلة العلوم الانسانية، المجلد، العدد، 2020.
- . شرطي نسيم، التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات، مجلة الجزائر للاقتصاد و المالية، العدد 4، سبتمبر 2015.
6. كزار عمر محمد احمد إبراهيم، إبراهيم فضل المولى البشير، دور المخاطر في العلاقات بين عناصر منح التمويل والاداء المالي للمصارف-دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية-مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2016.
7. ميلاد عبد الرحمان بشير، جمعة فرحات عقيل، دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية، -دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 09، 2017.
- د - ملتقيات:
1. بريش عبد القادر، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع - مع إشارة إلى حالة الجزائر - ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف.
2. بريش عبد القادر، حمود محمد، آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية دراسة حالة "CNEP/BANQUE وASS" -مؤتمر العلمي الدولي الثاني جامعة ورقلة، 12-11 مارس 2008.
3. بن علي بلغوز، عبد الكريم قندوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي، نظام حماية الودائع والحكومة، الملتقى العلمي الدولي حول، الإصلاح المصرفي بالجزائر، واقع وآفاق، جامعة ورقلة.

4. فضيلي عبد الحليم، كمال رزقي، أنظمة التأمين على الودائع المصرفية بين تشجيع التهور المصرفي وضمان استقرار النظام المالي الواقع والتجربة والدروس المستفادة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، جامعة سعد حلب البليدة.

5. قبلي نبيل، لقماري سفيان، التأمين المصرفي في الجزائر بين نظرية والواقع، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير -تجاري الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 03-04، 2012.

هـ- التقارير:

1- التقرير السنوي بنك الجزائري 2018، 19 أبريل 2022، وقت الاطلاع: 19:40، <https://www.bank.of.Algeria.dz>.

2. وليد عيدي عبد النبي، شركات ضمان الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي وودائع الجمهور، البنك المركزي العراقي.

ي . مراسيم والقوانين:

1. النظام رقم 03-04 المؤرخ في 12 محرم من عام 1425 هجرياً الموافق لـ (04 مارس 2004) المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر 13 ربيع الثاني عام 1425 هجرياً الموافق لـ 2 جوان 2004.

2. نظام رقم 04-97 المؤرخ في 02 رمضان 1418، الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 1997، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، تاريخ الاطلاع 29 مارس 2022، وقت الاطلاع: 8:00، <https://www.bank.of.Algeria.dz>.

3. الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، 1441.

4. نظام 03.2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، 03 مارس 2022، <https://www.bank.of.Algeria.dz>، وقت الاطلاع: 10:30.